وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2025

رقم التسجيل: UN2801202407075105765

فتنة لبنان 1860 ودور القوى الأجنبية

مذكرة لنيل شهادة الماستر: تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

- جبلاحي سهام

إشراف الدكتور(ة):

- دري سميحة

الاسم	الرتبة	الصفة
بن قبي عيسى	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
دري سميحة	استاذ محاضر(ب)	مشرفا ومقررا
يعيش محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1446/ 1447 هـ- 2025/2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات، فله الشكر أولًا وآخرًا على ما يسّر من أسباب العلم والمعرفة وأعان على إتمام هذا العمل.

وعملًا بقول رسول الله ﷺ "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتورة الفاضلة "**دري سميحة**" على ما أولتني به من رعاية علمية وتوجيهات سديدة، وملاحظات قيّمة كان لها الدور في إنجاز هذا البحث، حيث لقد كانت مثالًا في الأخلاق والعطاء العلمي، وكان لحرصها ومتابعتها المستمرة الأثر البالغ في إخراج هذا العمل بهذه الصورة.

كما لا يفوتني أن أعبّر عن خالص الامتنان لكل الأساتذة والباحثين الذين قدّموا لي العون والمشورة، ولكل من لم يبخل عليّ برأي أو توجيه.

أسأل الله أن يوفقني لرد الجميل لكل من أسدى إليّ معروفًا، وأن يجعل هذا الجهد المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لأهل العلم والاختصاص.

الاهداء

إلى من غرسا في قلبي القيم، وسقيا روحي بالحب والدعاء،

إلى والديَّ الكريمين، تاج رأسي ونبع عطائي...

أهديكما ثمرة جهدي ونجاحي، فأنتم الأصل والدعم والملجأ في كل حين.

إلى رفيق دربي، سندي في الحياة،

زوجي الحبيب، شكرًا لصبرك، دعمك، وتفهّمك...

لك مني هذا الإهداء عرفانًا وتقديرًا وامتنانًا لا يزول.

إلى نور عيوني،

ابني عبد الرحمن، وابنتي نورسين،

أنتم الأمل الذي أعيش من أجله، وأنتم النور الذي يضيء دربي...

أهديكما هذه المذكرة حبًا وأملاً بمستقبل مشرق لكم، ولأجلكم سأواصل الطريق.

مقدمـــــــة

مقدمة

التعريف بالموضوع:

يُعد لبنان بتنوعه الطائفي وتاريخه المليء بالتدخلات الخارجية والصراعات الداخلية من أكثر الدول العربية تعقيدًا في بنيته الاجتماعية والسياسية، حيث تحوّل التنوع من عامل غنى ثقافي إلى مصدر هشاشة وانقسام في ظل غياب مؤسسات وطنية قوية. وفي هذا السياق شكّلت فتنة 1860 محطة مفصلية، إذ اندلعت نتيجة تراكم التوتر بين الموارنة والدروز لتتحول إلى صراع دموي امتد إلى دمشق وخلف آلاف الضحايا، وجسّدت الفتنة انهيار التوازنات التقليدية في جبل لبنان تحت وطأة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الأجنبية التي غذّت الانقسامات لتعزيز نفوذها.

أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على واحدة من أخطر الفتن الطائفية التي عرفها لبنان في تاريخه الحديث، والتي ساهمت في تشكيل النموذج الطائفي للحكم فيه، كما أن التطرق إلى العوامل التي قادت إلى هذه الفتنة يساعد على فهم جذور النظام الطائفي الحالي وآلياته، ويسهم في قراءة تاريخية معمقة للواقع اللبناني الذي ما يزال يعاني من تداعيات تلك المرحلة.

أسباب اختيار هذا الموضوع

أولاً: الأسباب الذاتية

- الرغبة في الإسهام بفهم أعمق لتاريخ لبنان السياسي والاجتماعي.
- السعي إلى تحليل دور الطائفية كعامل تاريخي في تشكيل الدولة الحديثة.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

- الأهمية البالغة للموضوع في دراسة تطور البنية السياسية والتاريخية اللبنانية.
- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت فتنة 1860 بمنهج تحليلي معمق، خاصة في اللغة العربية.

- الحاجة إلى سد النقص المعرفي القائم وتقديم مساهمة علمية جديدة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسباب العميقة والمباشرة التي قادت إلى انفجار فتنة 1860، من خلال تحليل السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي لتلك الفترة، وفهم دور العوامل الداخلية والخارجية في تغذية النزاع الطائفي، واستشراف الآثار المترتبة على هذا الحدث في تشكيل النظام الطائفي في لبنان لاحقًا.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

ما هي العوامل التي أدت إلى اندلاع فتنة 1860 في لبنان؟ وما دور الفواعل الداخلية والخارجية فيها؟

وطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع فتنة 1860 في لبنان، وهل كانت وليدة لحظة أم نتيجة تراكمات سابقة؟
- كيف تم توظيف الطائفية في أحداث 1860، وهل كانت مجرد خلاف عقائدي أم أداة سياسية بيد القوى المتصارعة؟
- لماذا فشل نظام القائمقاميتين في تحقيق الاستقرار، وما مظاهر قصوره في إدارة التعدد الطائفي داخل جبل لبنان؟
- ما الدور الذي لعبته القوى الأجنبية في تأزيم الفتنة، وكيف ساهم تدخلها في تحويلها من صراع محلي إلى قضية دولية؟

المنهج المتبع:

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على دراسة الأحداث والظواهر في سياقها الزمني والمكاني مع إخضاعها للتحليل النقدي بهدف تفسيرها والكشف

عن أبعادها المختلفة، ويتيح هذا المنهج فهماً معمقاً لفتنة لبنان سنة 1860 من خلال استقراء المصادر التاريخية والوثائق والشهادات المعاصرة، ثم تحليلها للكشف عن أسبابها ونتائجها، ويُعد اعتماد المنهج التاريخي التحليلي مبرراً في هذه الدراسة لكونه يمكّن من إعادة بناء الوقائع بصورة دقيقة، وفهم تأثيراتها المتشابكة على البنية المجتمعية والسياسية عبر الزمن.

خطة الدراسة:

وقد تم تقسيم خطة البحث إلى أربعة فصول رئيسية مترابطة يقدّم كل فصل منها جانبًا مكملًا لفهم السياق التاريخي فتنة 1860 في لبنان.

تناول الفصل التمهيدي الإطار النظري للموضوع من خلال تعريف الطائفية وسياق نشأتها، والتعريف بلبنان جغرافيًا وسكانيًا مع إبراز خصوصية الطائفية في بنيته الاجتماعية والسياسية.

وخصص الفصل الأول لبحث أوضاع لبنان قبيل فتنة 1860؛ حيث تناول المبحث الأول النظام السياسي وعلاقة لبنان بالدولة العثمانية ونظام القائمقاميتين، بينما ركز الثاني على البنية الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفصل الثاني فتناول جذور الفتنة، مبرزًا تصاعد التوترات الطائفية وأثر الامتيازات الأجنبية، ثم عرض الأسباب المباشرة وغير المباشرة للانفجار.

واستعرض الفصل الثالث أحداث الفتنة وتدخل القوى الأجنبية من خلال النزاع بين الموارنة والدروز وامتداده إلى دمشق ثم دور فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية، مع ما ترتب عن ذلك من نتائج سياسية واجتماعية على مستقبل لبنان.

المصادر والمراجع:

وللإجابة على هذه الاشكالية تم الاعتماد على مجموعة من **الكتب والمصادر** الأساسية، من أبرزها كتاب مارون رعد المعنون بـ "لبنان من إمارة إلى متصرفية" الذي تناول

مقدمة

التحولات الإدارية والسياسية في جبل لبنان خلال فترة القائممقاميتين والمتصرفية مع تحليل دقيق للعوامل الطائفية المؤثرة، وكتاب فيليب حتى تحت عنوان "لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر" الذي يُعد من المراجع الشاملة التي تربط التاريخ القديم بالتطورات السياسية المعاصرة في لبنان، كما تم الاعتماد على أطروحات ورسائل جامعية من بينها أطروحة كامل أمين أديب حول "أسباب الفتنة الكبرى في لبنان 1860" التي تعد مرجعًا مهمًا في تحليل جذور الانفجار الطائفي في جبل لبنان، الى جانب اطروحة توفيق بوقاعدة المعنونة بـ "الدولة الطائفية في لبنان: دراسة في دور الفواعل في تكريس الديمقراطية التوافقية" التي قدمت تحليلاً معمقًا لبنية النظام السياسي اللبناني وآلياته الطائفية.

الصعوبات:

- تحدي العثور على مصادر موثوقة ومتنوعة يقف كعامل مهم يصعّب البحث والتحليل.
- الحاجة إلى فهم السياق الطائفي في لبنان وتأثيره على الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان مما يتطلب تحليلًا دقيقًا.
- الضرورة لمراعاة الحساسيات السياسية والتاريخية والطائفية في الدراسة وتجنب الانحياز.
- تحديات في تفسير البيانات المتاحة بشكل موضوعي ودقيق، خاصة عند التعامل مع سياقات طائفية.
- من بين الصعوبات الشخصية التي واجهتني أثناء إنجاز هذا البحث مروري بظرف صحي طارئ، استدعى إجراء عملية جراحية خلال فترة العمل على الدراسة، وقد كان لهذا الظرف تأثير مباشر على سيرورة البحث.

الفصل التمهيدي

أولًا: مفهوم الطائفية.

تعد الطائفية واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيدًا وتشابكًا في السياقين السياسي والاجتماعي في العالم العربي، لا سيما في لبنان الذي يُعد نموذجًا صريحًا لتجذر البنى الطائفية في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، فالطائفية ليست مجرد انتماء ديني أو مذهبي بل هي نظام انتمائي مغلق يتحول فيه الاعتقاد الديني أو الهوية المذهبية إلى أداة للتمييز، وتُصبح من خلالها الطائفة وحدة سياسية واجتماعية، بل وأحيانًا اقتصادية، تستقل عن الدولة الجامعة وتنافسها على الولاء والانتماء.

لغويًا يُشتق مفهوم "الطائفية" من "الطائفة"، وهي من الشيئ جزء منه[1]، وقد ورد في القرآن الكريم لفظ الطائفة للدلالة على جماعة محددة من الناس، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، أي فرقة منهم[3].

أما اصطلاحا فقد عرف قاموس أكسفورد الطائفة بأنها "جماعة من الناس يؤمنون بمعتقدات دينية مشتركة أو جماعات لها أراء مختلفة عن أراء مجتمعهم الأكبر"[4].

وتعرف الطائفية على أنها "شكل من الانغلاق الاجتماعي والانتماء الحصري لطائفة دينية، تترافق غالبًا مع نظرة دونية للطوائف الأخرى، أو شعور بالتهديد منها، وتُترجم هذه الحالة إلى ممارسات سياسية تقوم على المحاصصة، التمييز، أو التهميش المتبادل"[5]، فالطائفية بهذا المعنى ليست مجرد واقع ثقافي أو ديني بل بنية سياسية تحكم العلاقات بين

---

[1] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج 9، أدب الحوزة، ايران، 1984، ص 226

[2] سورة النور، الآية 2

[3] كاظم الشبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص ص 51-52

[4] توفيق بوقاعدة، الدولة الطائفية في لبنان –دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 34

[5] خليل أحمد خليل، الطائفية قوة انقسام واحتراب، دراسات عربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1990، ص 63

المكونات المجتمعية، وتؤثر مباشرة على استقرار الدولة، وحدة القرار، وفاعلية المؤسسات.

يعرفها سعيد السامرائي بأنها: "تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق اتجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضعف أمام الشيعي والعكس، وهذا بدون سبب واضح وانما نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد الآخر"[1]، حيث لا يُعترف بالفرد كذات مستقلة بل كممثل لطائفته، ويحصل على الحقوق والامتيازات من خلال موقعه الطائفي، وليس كمواطن مجرد في كنف دولة مدنية، ويُعد النظام السياسي اللبناني أوضح تمثيل لهذه البنية.

يعرفها جهاد الزين بأنها: " تحويل الطائفة إلى الإطار الوحيد لممارسة العمل السياسي، بإمكان حتى الطائفيين أي الذين يقدمون أنفسهم سياسيا بصفتهم الطائفية، أن يملكون حق التعبير عن لونهم في دولة ديمقراطية، ولكن الشاذ والقمعي أن يتحول ذلك إلى المجال الوحيد لممارسة العمل السياسي"[2]، وبهذا تكون الطائفية حالة تجاوزت حدود الانتماء الشخصي الروحي، لتتحول إلى وسيلة لتنظيم الاجتماع السياسي، ومرآة للصراع على السلطة والثروة، وحاضنة للولاءات المتعددة التي تعيق تشكل دولة المواطنة الحديثة، وهذه الخصائص كلها تتجلى بوضوح في النموذج اللبناني الذي لطالما عُرف بتعدديته الدينية والمذهبية.

وبناءً على ما سبق فالطائفية هي نمط من أنماط الانتماء الاجتماعي والسياسي الذي يتجاوز حدود التدين الفردي أو الهوية المذهبية، ليتأسس كإطار جمعي مغلق يُعرّف الأفراد ويمنحهم حقوقهم وامتيازاتهم استنادًا إلى انتمائهم لطائفة معينة، لا إلى كونهم مواطنين في دولة جامعة، وهي بذلك تُعبّر عن حالة من التسييس للهويات الدينية، تتحول فيها الطائفة

[1] سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، مؤسسة الفجر، لندن، 1993، ص 43

[2] جهاد الزين وآخرون، لبنان وآفاق المستقبل، أوراق مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 21.

إلى وحدة تنظيمية تنافس الدولة على السلطة والولاء، وتُعيد توزيع النفوذ والموارد وفق منطق الانتماء الطائفي، بدلًا من أسس المواطنة المتساوية.

ثانيا: التعريف بلبنان.

استخدم المؤرخون عبر العصور تسميات متعددة للإشارة إلى لبنان، انعكاسًا لتغير البُنى السياسية والاجتماعية في المنطقة، فعند بزوغ العصر الحديث وبالتحديد بعد دخول العثمانيين إلى البلاد العربية سنة 1516م برزت إمارة "آل معن" كأوضح كيان سياسي في المنطقة التي تُعرف اليوم بجبل لبنان أو جبل الشوف، وقد كانت الغلبة السكانية والسياسية والاجتماعية في تلك الفترة للطائفة الدرزية (سأتطرق لتعريفهم لاحقا)، بينما سكن المسلمون السنّة السهول الساحلية، وكان الشيعة يقطنون في سهل البقاع ومنطقة جبل عامل، أما الموارنة (سأتطرق لتعريفهم لاحقا) فتركز وجودهم في المناطق الشمالية من الجبل. ومن الجدير بالذكر أن مصطلح "جبل الدروز" استُخدم في فترات معينة، خاصة خلال العهدين المملوكي والعثماني للإشارة إلى كامل منطقة جبل لبنان[1].

من جانب آخر، تشير الوثائق الأوروبية إلى تسميات مختلفة للبنان ولزعمائه، ومن أبرزها مصطلح "أمير فينيقية"، وهو تعبير يرتبط برؤية القوى الأوروبية التي امتنعت عن الاعتراف بالسيادة العثمانية على المنطقة، وسعت إلى تأكيد نفوذها فيها، لأسباب اقتصادية وأخرى دينية.

أما على المستوى الجغرافي تقع دولة لبنان التي تبلغ مساحتها الاجمالية 10452 كلم في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتحده الجمهورية العربية السورية شمالا وشرقا والأراضي الفلسطينية المحتلة جنوبا، قد لعبت الطبيعة الطوبوغرافية للبنان دورًا بالغ الأهمية في تشكيل كيانه الاجتماعي والسياسي، فلبنان يقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وتخترقه سلسلتان جبليتان وعرتان تمتدان من الشمال إلى الجنوب، تفصل بينهما

[1] توفيق بوقاعدة، مرجع سابق، ص 81

وديان عميقة ويعلو قممها ما يصل إلى ثلاثة آلاف متر، ويفصل سهل البقاع الخصيب بين السلسلتين، بينما تمتد سهول ساحلية ضيقة بين السلسلة الغربية وساحل البحر[1].

ويُعد موقع لبنان الجغرافي همزة وصل بين ثلاث قارات: أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما منحه عبر التاريخ أهمية استراتيجية كبرى سواء من الناحية العسكرية أو التجارية، وتنفرد جغرافيته بطبيعة جبلية تغطي أكثر من نصف مساحته، الأمر الذي أثر على مناخ البلاد وكمية الأمطار وتنوع الحياة النباتية والحيوانية فيها، كما أن هذه الجبال كانت حائلاً طبيعيًا أمام تواصله مع الداخل الآسيوي، مما جعل سكانه ينفتحون أكثر على الغرب من انفتاحهم على الشرق[2].

وبفضل موقعه الجغرافي الفريد كان لبنان ولا يزال منطقة عبور وجذب لموجات متتالية من الشعوب، سواء المتوسطية أو السامية أو الهندية أو الجرمانية، وغيرها من الجماعات التي وجدت في هذا الفضاء ملجأً طبيعيًا يحميها أو ممرًا يصل بينها وبين مناطق النفوذ المختلفة، ففي حين شكّل الشاطئ وسهل البقاع ممرًا ضيقًا لعبور الشعوب والحضارات كانت الجبال المنيعة ملاذًا حاميًا يعزل الجماعات ويحصّنها.

وقد جعل هذا الموقع لبنان نقطة تماس بين الشرق والغرب وهدفا للتجاذبات بين القوى العالمية ذات المصالح السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، وقد ترك هذا التداخل أثرًا عميقًا على طبيعة العلاقات بين الجماعات الدينية في لبنان، وأسهم في تشكيل هويته الاجتماعية والسياسية الفريدة، حيث أضحت العلاقة بين الجبل والساحل أحد أبرز العوامل المحددة للتركيبة اللبنانية التي تجمع بين التفاعل الحضاري حينًا، والتصادم الطائفي

[1] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون ، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الكويت، 1990، ص 420

[2] نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص 8

والسياسي حينًا آخر[1].

ثالثا: الطائفية في لبنان.

تُعد الحقبة العثمانية التي امتدت في بلاد الشام من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1516–1918)، مرحلة مفصلية في بلورة الظاهرة الطائفية في لبنان، فخلال هذه الفترة لم يكن لبنان دولة مستقلة بل كان جزءًا من إيالات ومناطق إدارية عثمانية خضع فيها لحكم مركزي عثماني وإدارة محلية تتفاوت في درجة استقلالها.

اعتمدت الدولة العثمانية في إدارتها للتنوع الديني والمذهبي على نظام "الملل"، وهو نظام إداري وقانوني يُعترف فيه بكل طائفة دينية كـ "ملة" مستقلة تُمنح صلاحية إدارة شؤونها الدينية، التعليمية، والقضائية، مقابل الالتزام بالولاء السياسي للسلطان، وقد ساهم هذا النظام رغم نجاعته في تقليص النزاعات، في تعميق الانقسام الطائفي وتحويل الطوائف إلى كيانات مؤسسية مغلقة، لها مرجعياتها ومصالحها الخاصة، منفصلة عن الهوية الوطنية الجامعة التي لم تكن موجودة حينذاك.[2]

ومن الطوائف الرئيسية في جبل لبنان خلال العهد العثماني:

1. **الطائفة المارونية:** يعود أصل تسمية الموارنة إلى "مارون القورشي" المعروف بأبي الموارنة، وهو مؤسس الطائفة المارونية التي بدأت تنتشر في لبنان وسورية وآسيا في القرن الرابع الميلادي، وفي القرن 19 كان الموارنة فئة من المجتمع اللبناني سكنت بيروت وبعض المدن الساحلية وقرى جبل لبنان وديانتهم النصرانية ويعتنقون المذهب الكاثوليكي، لعبت دورًا محوريًا في تاريخ لبنان، خاصة بعد أن رعتهم فرنسا كحامية

[1] فيليب حتى، لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، تر: أنيس فريحة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1959، ص 8

[2] كاظم الشيب، مرجع سابق، ص ص 81–87

للطوائف الكاثوليكية، وهو ما رسّخ موقعهم في الهيكل الاجتماعي اللبناني[1].

2. **الطائفة الدرزية:** نشأ المذهب الدرزي في القرن الحادي عشر كمذهب إسماعيلي انفصالي وتركز أتباعه في مناطق جبلية يصعب الوصول إليها خاصة جنوبي جبل لبنان، ووادي التيم وجبل الدروز في حوران، و يعود أصل الدروز إلى العرب وسُمّوا نسبة إلى أحمد بن إسماعيل الدرزي، وقد شكل الدروز قوة سياسية وعسكرية مهمة، خصوصًا في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي سعى لاستقلال ذاتي بدعم من الدولة العثمانية في القرن 19 أصبحوا مكونًا رئيسيًا في جبل لبنان وديانتهم تُصنف ضمن الإسلام، وغالبية الدروز يُنسبون إلى المذهب الشيعي[2].

3. **الطوائف السنية:** انتشر السنة في المدن الساحلية الكبرى مثل بيروت، طرابلس، وصيدا، وكانوا يتمتعون بنفوذ إداري وقضائي من خلال تمثيلهم في الجهاز القضائي والإداري العثماني، نظرًا لأن الدولة العثمانية ذاتها كانت سنية المذهب، وقد تركز نفوذهم ضمن النخب الحضرية والإدارية[3].

4. **الطائفة الشيعية (الجعفرية):** تواجدت في مناطق جنوب لبنان والبقاع (خاصة النبطية وجبل عامل)، وكانت تعاني من تهميش سياسي وإداري مزمن خلال الحقبة العثمانية، بسبب التوتر التاريخي بين المذهب الجعفري والدولة السنية العثمانية، وقد لعبت الزعامات الدينية الشيعية التقليدية (العلماء) دورًا مهمًا في الحفاظ على هوية هذه الطائفة[4].

---

[1] علاء سعادة، مصعب الصبيحات، "المسألة المصرية والصراع الطائفي في سورية وجبل لبنان (1831-1861)"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج 19، ع 2، 2022، ص 420

[2] علاء سعادة، مصعب الصبيحات، مرجع سابق، ص 420

[3] لبنى بهولي، "المسألة الطائفية في لبنان وتداعياتها على النظام السياسي"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مج 12، ع 2، جامعة وهران، 2023، ص 333

[4] جعفر المهاجر، التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريا، دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 43

5. **الأرمن والروم الكاثوليك والارثوذكس:** تمركزوا في المدن الساحلية وجبل لبنان، وشكلوا طبقة تجارية مثقفة، ولعبوا دورًا هامًا في النهضة الثقافية العربية في القرن التاسع عشر وكانوا من الداعين إلى الهوية القومية العربية بعيدًا عن الطائفية، إلى جانب أقليات دينية صغيرة أخرى مثل السريان والآشوريين واليهود، الذين عاشوا في بيئات محدودة التأثير[1].

لقد أدى وجود هذه الطوائف ضمن إطار إداري عثماني غير موحد إلى تشكل شبكات ولاء داخلية وخارجية، إذ ارتبطت بعض الطوائف بقوى إقليمية أو دولية لحماية مصالحها، كما حصل مع الموارنة وفرنسا، أو الدروز وبريطانيا في بعض الأحيان، ومع تزايد ضعف الدولة العثمانية، أصبحت الطوائف أكثر استقلالًا، وتوسعت سلطتها من الديني إلى السياسي، مما مهد لتكريس المحاصصة الطائفية لاحقًا في الدولة اللبنانية الحديثة.

تأسست الطائفية في لبنان على أرضية تاريخية معقدة تمتد جذورها إلى الحكم العثماني، الذي وإن لم يخلق الطائفية بحد ذاتها، فقد وضع الأسس الإدارية والاجتماعية التي مكنتها من التحول إلى نظام سياسي واجتماعي متكامل، وقد ساهم تعدد الطوائف وتفاوت الامتيازات بينها في ترسيخ بنية طائفية ما زالت تحكم النظام السياسي اللبناني حتى يومنا هذا، حيث يتقاطع الدين مع السياسة، والانتماء الطائفي مع الهوية الوطنية، ضمن بنية تتطلب تفكيكًا عميقًا ومعالجة بنيوية شاملة[2].

[1] وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860–1920)، معهد الانماء العربي، ط 2، بيروت، 1978، ص 34

[2] توفيق بوقاعدة، مرجع سابق، ص 82

الفصل الأول: الأوضاع العامة في لبنان قبيل فتنة 1860

تمهيد.

المبحث الأول: النظام السياسي والإداري في لبنان

المطلب الأول: العلاقة بين لبنان والدولة العثمانية.

المطلب الثاني: نشأة نظام القائمقاميتين.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان.

المطلب الأول: التركيبة السكانية والطائفية.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في لبنان قبيل 1860

خلاصة الفصل.

تمهيد:

قبيل عام 1860 تميز النظام السياسي والإداري في لبنان بتعقيد ناتج عن التداخل بين العوامل الطائفية والإقطاعية والتدخلات الخارجية، وفي ظل الحكم العثماني تمتعت منطقة جبل لبنان بنوع من الاستقلال الذاتي حيث كانت السلطة موزعة بين الأمراء المحليين، والمشايخ، والعائلات الإقطاعية، مع تأثير واضح للطوائف الدينية المختلفة.

هذا التوزيع للسلطة أدى إلى نشوء نظام إداري فريد تأثر بشكل كبير بالتوازنات الطائفية والصراعات الداخلية، مما مهد الطريق لتغييرات جوهرية في البنية السياسية والإدارية للمنطقة في السنوات اللاحقة.

وعليه سنستعرض في هذا الفصل النظام السياسي والإداري في لبنان قبيل عام 1860 مسلطين الضوء على العلاقة بين لبنان والدولة العثمانية، ونشأة نظام القائمقاميتين، كما سنناقش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة مع التركيز على التركيبة السكانية والطائفية، والتغيرات الاقتصادية التي شهدها لبنان قبيل عام 1860.

المبحث الأول: النظام السياسي والإداري في لبنان.

اتسم النظام السياسي والإداري في لبنان قبيل عام 1860 بطابع خاص، حيث تأثر بمزيج من العوامل التاريخية، والطائفية، والتدخلات الخارجية، وخلال الحقبة العثمانية تمتع جبل لبنان بنظام إداري شبه مستقل عُرف بـ "**نظام القائمقاميتين**"[1] الذي جاء نتيجة للتوازنات الطائفية والصراعات الداخلية، كانت السلطة موزعة بين الأمراء، والمشايخ، والزعامات المحلية، حيث لعبت العائلات الإقطاعية والطوائف الدينية دورًا محوريًا في إدارة شؤون المناطق المختلفة، كما كان الالتزام الضريبي جزءًا أساسيًا من الهيكل الإداري، حيث تولت بعض الأسر مسؤولية جباية الضرائب وإدارة الأقاليم نيابة عن الدولة العثمانية، وشكل هذا النظام الأساس للتركيبة السياسية والإدارية التي استمرت لاحقًا، لكنه شهد أزمات متكررة أدت في النهاية إلى تغييرات جوهرية، كان أبرزها إلغاء نظام القائمقاميتين واستبداله بنظام المتصرفية عام 1861.

المطلب الأول: العلاقة بين لبنان والدولة العثمانية.

بعد انتصار القوات العثمانية على جيوش المماليك في **معركة مرج دابق**[2] عام 1516، تمكن العثمانيون من بسط سيطرتهم على بلاد الشام، بما في ذلك سوريا، ونتيجة لهذا الانتصار دخل السلطان العثماني سليم الأول دمشق، حيث بدأ في تنظيم إدارة الأراضي التي أصبحت تحت حكمه، وفي هذا السياق استدعى السلطان أمراء لبنان إلى حضرته، وكان من بينهم الأمير فخر الدين المعني الذي ألقى كلمته أمام السلطان، ونالت إعجابه لما

---

[1] **نظام القائمقامتين:** هو نظام سياسي عثماني لحكم لبنان كان قائمًا بين سنة 1843م و1861م بحيث قُسم لبنان إلى مقاطعتين: قائمقامية جنوبية يحكمها درزي وقائمقامية شمالية يحكمها ماروني .وانتهت بقيام نظام المتصرفية عام 1861م إثر المجازر بين الدروز والموارنة (ينظر: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1788–1861، دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص 209

[2] **معركة مرج دابق:** 922هـ/1516م بين المماليك بقيادة الاشرف الغوري والعثمانيين بقيادة سليم الأول في منطقة مرج دابق شمال حلب، والتي تمكن العثمانيون خلالها من السيطرة على نيابات بلاد الشام التابعة للسلطنة المملوكية (ينظر: صلاح عيسى، رجال مرج دابق قصة الفتح العثماني لمصر والشام، ط 4، دار الكرمة للنشر، مصر، 2021، ص 56)

حملته من ذكاء وحنكة سياسية مما دفع سليم الأول إلى منحه مكانة متميزة بين باقي الأمراء وجعله مقدَّمًا عليهم جميعًا، ليبدأ بذلك دوره البارز في تاريخ جبل لبنان[1]، وأبقى للبنان وضعه الذي كان يتمتع به سابقًا، لكنه في الوقت نفسه منح البلاد أكثر من ذلك، إذ أسس لسيادة موحدة من خلال تمكين الأسرة المعنية من فرض نفوذها على بقية زعماء الجبل[2]، ومن هذا الحدث يمكن رؤية بدايات تشكل الكيان السياسي للبنان وظهوره على الساحة الدولية، كما أن هذا التطور كان السبب الجذري لنشوء الصراع الطويل بين لبنان والدولة العثمانية، الذي استمر لعقود وأثر على مسار تاريخ المنطقة.

وكانت سوريا في عهد المماليك مقسمة إلى ست ولايات إدارية، لكن بعد سيطرة العثمانيين عليها، أعادوا تنظيمها إداريًا فقاموا في البداية بتقسيمها إلى ولايتين، ثم زادوا عددها تدريجيًا إلى ثلاث، وأخيرًا إلى أربع ولايات، وذلك وفقًا لمتطلبات الحكم العثماني ولضمان إحكام سيطرتهم على المنطقة[3].

أما فيما يتعلق بجنوب لبنان فقد أُلحق إداريًا بولاية دمشق، بينما خضع شماله لولاية طرابلس، ومع تنامي نفوذ الأمراء المعنيين وتصاعد حركات التمرد ضد العثمانيين، وجد العثمانيون ضرورة لمراقبة الوضع بشكل أكثر دقة، فأنشأوا ولاية صيدا عام 1660 بهدف فرض رقابة مباشرة على تحركات الأمراء المعنيين والحد من طموحاتهم الاستقلالية، خاصة

[1] طنوس بن يوسف الشدياق، اخبار الاعيان في تاريخ لبنان، مكتبة العرفان، بيروت، 1954، ص 251

[2] خالد قطوان العبيوي، "العلاقات الخارجية للأمير فخر الدين المعني الثاني (1590–1635)"، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، ع 90، مصر، 2024، ص 15

[3] كامل أمين أديب، أسباب الفتنة الكبرى في لبنان 1860، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب الجامعة الأمريكية، بيروت، 1957، ص 1

بعد ثورتهم التي هددت النفوذ العثماني في المنطقة ونقلها **الجزار**[1] الى عكا ثم انشئت ولاية بيروت بعد ثورة **الامير بشير الثاني**[2] لمراقبة لبنان من كثب وكانت الولايات خاضعة لسلطة عسكرية واحدة مركزها دمشق، ولقب القائد مشير العرض الهمايوني الخامس[3].

كانت كل ولاية مطالبة بتقديم عدد معين من الجنود لدعم الدولة العثمانية، بالإضافة إلى دفع إتاوات مالية منتظمة، وفي بعض الأحيان، كانت الولايات تُعرض للبيع في مزاد علني، حيث يتم منحها لمن يدفع أعلى سعر من بين المتنافسين على الحكم والسلطة، وقد تراوحت أسعار الولايات بين ثمانين ألف إلى مئة ألف "**دكا**[4]"، مما يعكس الأهمية الاقتصادية والسياسية لهذه المناصب داخل الإدارة العثمانية، وكانت سياسة العثمانيون الاكثار من عزل الولاة لغرضين مهمين على الأقل اولا، اضعاف مركز الولاة، وثانيا اشباع نهم السلطة لجمع الاموال بتجديد عقود البيع والشراء لتغطية تبذير الحريم ومصاريف الحرب[5].

كان لبنان مقسمًا إلى منطقتين إداريتين تُعرفان بالمعاملتين، حيث خضعت المعاملة الشمالية لولاية طرابلس، وكان الأمراء الشهابيون يدفعون عنها جزية سنوية تبلغ 130 كيسًا، في حين تبعت المعاملة الجنوبية لولاية صيدا أو عكا، وفرضت عليها جزية أعلى بلغت

---

[1] **أحمد باشا الجزار**: ولد عام 1735م في البوسنة واعتنق الإسلام بعد هروبه إلى القسطنطينية، ثم انتقل إلى مصر حيث اكتسب لقبه بعد انتقام دموي من البدو. خدم علي بك الكبير في مصر (1768–1773م) قبل أن يهرب إلى جبل لبنان، ثم استقر في عكا وجعلها مركزًا لحكمه، واشتهر ببنائه سور بيروت وتحصينها، وتولى ولاية صيدا حتى وفاته في 23 نيسان 1804م (احمد حيدر الشهابي، احمد باشا الجزار مع نابليون بونابرت، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص ص 11–12)

[2] **الامير بشير الشهابي الثاني (1767–1850)**: هو أبرز أمراء لبنان في العهد العثماني، تولّى الحكم عام 1788 حتى 1840، وتميز بطول حكمه، وحنكته السياسية، وتحالفاته المتغيرة بين العثمانيين والفرنسيين والإنجليز. أبرز إنجازاته كانت توحيد جبل لبنان تحت سلطته، دعمه للحملة الفرنسية مؤقتًا، ثم انقلابه عليها، وبناؤه للبنية التحتية كجسري نهر الكلب ونهر الصفا، إلى جانب تأسيس إدارة مركزية قوية في لبنان. (ينظر: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن 19، ج 1، مؤسسة الهنداوي، مصر، 2011، ص ص 77–78)

[3] طنوس بن يوسف الشدياق، مصدر سابق، ص 340

[4] **دكا**: وحدة نقدية تساوي نحو عشرة فرنكات

[5] محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، اسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها، ج 2، شركة فرج الله للمطبوعات، بيروت، 1925، ص 26.

400 كيس، وتمتع والي عكا بسلطة تعيين الأمراء الحاكمين، لكنه لم يكن يمنحهم الحكم إلا بعد إقامة منافسة بينهم، حيث كان الأمير الذي يقدم أعلى مبلغ يحصل على السلطة رسميًا، ونتيجة لهذا التنافس الشديد ارتفع سعر "الخلعة"، وهو المبلغ المدفوع مقابل الحصول على الإمارة، حتى بلغ تسعة آلاف كيس، ثم ارتفع بشكل غير مسبوق في عهد عبد الله باشا ليصل إلى 1200 كيس، مما يعكس شدة الصراع بين الأمراء وسعيهم للاستحواذ على الحكم بأي ثمن[1].

أدت السياسات العثمانية في لبنان إلى اضطرابات شعبية متكررة، خاصة نتيجة فرض الضرائب التي اثقلت كاهل السكان، مما دفع السكان إلى التمرد والعصيان خاصة في مناطق مثل كسروان، وقد اضطر الأمير بشير في ظل تصاعد الأزمة إلى تقديم استقالته لعدم قدرته على احتوائها، وفي الوقت نفسه تعمد الولاة العثمانيون إذكاء الصراعات بين الأمراء اللبنانيين لإضعافهم وتعزيز نفوذهم، مع اعتمادهم على إثارة النعرات الطائفية منذ مطلع القرن التاسع عشر كأداة رئيسية للسيطرة، وكان عبد الله باشا والي عكا بعد الجزار، من أبرز من مارس هذه السياسات، حيث تدخل في شؤون الأمراء اللبنانيين واضطهدهم، بل وصل به الأمر إلى مطالبة أحدهم باعتناق الإسلام للخلاص من اضطهاده، وهكذا شكلت تدخلات الولاة العثمانيين عاملًا رئيسيًا في زعزعة الاستقرار الداخلي في لبنان[2].

المطلب الثاني: نشأة نظام القائمقاميتين.

يُعتبر تاريخ جبل لبنان تاريخاً حافلاً بالصراعات والنزاعات التي نشأت بين الطوائف المسيحية، لا سيما الموارنة، والدروز، في سبيل السيطرة على الحكم وإثبات النفوذ داخل الجبل. وقد أدت هذه الصراعات إلى اندلاع حروب طاحنة حتى لأدنى الأسباب، مما أسفر عن سقوط آلاف الضحايا بين قتيل وجريح، إلى جانب الدمار الواسع والتهجير الجماعي

[1] مخائيل مشاقه، منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب، وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، بيروت، لبنان، 1955، ص 143

[2] كامل أمين أديب، مرجع سابق، ص 4

للسكان. ولم تكن هذه النزاعات مجرد خلافات داخلية، بل تأثرت بتدخلات القوى الخارجية، خاصةً العثمانيين، والبريطانيين، والفرنسيين، والمصريين، والروس، الذين لعبوا دوراً بارزاً في تأجيج الانقسامات[1].

مع هزيمة الأمير بشير الشهابي الثاني حاكم جبل لبنان في عام 1840 على يد العثمانيين والبريطانيين، بالتعاون مع محمد علي باشا، تغيّر المشهد السياسي في المنطقة، حيث تولّى الأمير بشير قاسم المعروف بـ "**بشير الثالث**"[2] السلطة بموافقة الدولة العثمانية، إلا أنه كان شخصية ضعيفة وغير قادرة على الحفاظ على التوازن بين الطوائف، ومع بروز ميوله نحو الموارنة، تدهورت علاقته بالدروز الذين طالبوا السلطان العثماني بالتدخل لإزاحته من الحكم، في حين سعت فرنسا إلى دعم الموارنة، مما عمّق الخلافات الداخلية[3].

تفجرت الأوضاع أكثر حين اتفقت الأطراف المتصارعة على إزاحة بشير الثالث، لكنها لم تتفق على البديل، إذ أصر البطريرك الماروني يوسف حبيش[4] على عودة بشير الشهابي الثاني، بينما دعم الدروز تعيين الأمير سلمان شهاب، وهو مسلم سني، ومن هنا بدأت بوادر السعي لإنشاء إمارة مارونية في الجبل بدعم فرنسي، بينما عارض الدروز ذلك بشدة مستندين إلى دعم بريطانيا. هذه التوترات الداخلية، بالإضافة إلى الصراع الدولي بين بريطانيا وفرنسا، هيّأت الظروف لانفجار الحرب.

---

[1] ماجد حمدان بهير، "الحروب المسيحية والدرزية في جبل لبنان 1841-1861"، مجلة الآداب، ع 2018، جامعة بغداد، 2019، ص 596

[2] **الأمير بشير الشهابي الثالث (1840-1841):** والذي عرف بلقب "أبو طحين"، وقد تولى الحكم عام 1840 بدعم عثماني-بريطاني لإقصاء النفوذ المصري، فشل في احتواء التوترات الطائفية، مما أدى إلى عزله عام 1842 وانتهاء الإمارة الشهابية. (ينظر: صبا شعبان، "الامير بشير الشهابي الثالث (1840-1841)"، مجلة جامعة البعث-سوريا، مج 44، ع 11، 2022، ص ص 129-130)

[3] كمال علي منذر، نظام الإدارة في جبل لبنان في أثناء مرحلة القائمقاميتين 1840 – 1861م، رسالة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص 164

[4] **يوسف بطرس حبيش (1787-1845)** هو بطريرك ماروني تولى السدة البطريركية بين 1823 و1845 لعب دورًا مهمًا في إدارة جبل لبنان من خلال نظام القائممقاميتين. خلال فترة حكمه، شهدت البلاد الفتنة الطائفية والحرب الأهلية بين الموارنة والدروز في عام 1840، لكنه استطاع حماية حقوق الطائفة المارونية والحفاظ على استقرارها رغم التحديات السياسية والدينية.(ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ينظر ص 600)

وفي سبتمبر عام 1841، كانت الشرارة الأولى للحرب حين اصطاد أحد أبناء دير القمر (ماروني) حجلاً في أراضي بلدة بعقلين الدرزية، فتعرض للضرب على يد الحراس الدروز، في المقابل هاجم أهالي دير القمر بلدة بعقلين وقتلوا 17 درزياً، مما أدى إلى تصاعد العنف وانتشار القتال في مختلف المناطق، مثل الشوف، والمتن، وجزين، والبقاع الغربي، وبلغت الأحداث ذروتها في 14 أكتوبر 1841، حيث هاجم الدروز دير القمر ودارت معارك شرسة بين الطرفين، سقط خلالها عشرات وربما مئات القتلى[1].

أمام هذا التصعيد اتُهمت الدولة العثمانية بدعم الدروز والتحريض على الفتنة، مما عزز التدخل الأوروبي في الأزمة، ومع تفوق الدروز عسكرياً تمكنوا من فرض شروطهم، التي تضمنت عزل الأمير بشير الثالث نهائياً، مما أنهى حكم الإمارة الشهابية رسمياً في 13 ديسمبر 1841، وعينت الدولة العثمانية عمر باشا النمساوي حاكماً على جبل لبنان، ما أدى إلى فقدان الجبل استقلاله النسبي وإلحاقه بالسلطنة العثمانية مباشرةً.

لم تلقَ هذه الخطوة العثمانية قبولاً لدى الدول الأوروبية، التي مارست ضغوطاً كبيرة على السلطنة العثمانية مما أدى إلى اندلاع المزيد من النزاعات، وأسفر عن اعتماد نظام التقسيم في 7 ديسمبر 1842، وبموجب هذا النظام قسم جبل لبنان إلى قائمقاميتين: الأولى جنوبية درزية، حيث كانت أغلبية السكان من الدروز، والثانية شمالية مسيحية ذات غالبية مارونية، بينما سعت الطائفة الأرثوذكسية لإنشاء قائمقامية ثالثة لكنها لم تنجح، فتم فصل منطقة الكورة الأرثوذكسية وإلحاقها مباشرةً بالولاية العثمانية[2].

بلغ عدد سكان قائمقامية المسيحيين 74,700 نسمة، توزعوا على النحو التالي: 56,580 مارونياً، 10,150 درزياً، 6,720 كاثوليكياً، و1,250 أرثوذكسياً. وحكمها عدد من القائمقامين الموارنة:

- الأمير حيدر إسماعيل أبي اللمع (1843-1854).

[1] وليد فارس، التعددية في لبنان، ط 2، منشورات جامعة روح القدس، 2007، ص 113-114

[2] طوني فرنسيس، نظام القائمقاميتين ومناطق خفض التصعيد، مقال الكتروني منشور (2018/10/23) على موقع: https://www.lebanese-forces.com/2018/10/23

- الأمير بشير عساف أبي اللمع (1854).
- الأمير بشير أحمد أبي اللمع (1854-1858).
- الأمير حسن إسماعيل أبي اللمع (1858)، وعُزل لاحقاً ليعود بشير أحمد أبي اللمع.
- يوسف بك كرم (1860-1861).

أما قائمقامية الدروز، فبلغ عدد سكانها 63,590 نسمة، وكان التوزيع السكاني كالتالي: 25,450 درزياً، 17,350 مارونياً، 18,590 كاثوليكياً، و5,200 أرثوذكسياً. وحكمها قائمقامين دروز:

- الأمير أحمد أرسلان (1843-1845)، وعُزل ليخلفه شقيقه الأمير أمين.
- الأمير أمين أرسلان (1845-1858).
- الأمير محمد أرسلان (1858-1861)[1].

مع استمرار الاحتكاكات الطائفية، تحرك الموارنة من جزين باتجاه المختارة، وهي منطقة درزية رئيسية، ما أثار موجة جديدة من العنف، خاصة مع دعم الدولة العثمانية للدروز مقابل دعم فرنسا للمسيحيين، وأدى ذلك إلى حرق وتدمير القرى وارتكاب مذابح مروعة بحق الأهالي الأبرياء من الجانبين. أمام هذا الوضع المتفجر.

أرسلت السلطنة العثمانية شكيب أفندي في 14 سبتمبر 1845 لاحتواء النزاع، فاعتقل القادة المحليين من الطرفين، وأقال القائمقامين، كما أنشأ مجالس قضائية محلية مؤلفة من ستة أعضاء من الطوائف الكبرى، في خطوة لتخفيف التوتر[2].

كانت أحوال جبل لبنان مستقرة بعد تطبيق نظام شكيب أفندي، الذي أرسى نوعًا من الإدارة الذاتية في القائمقاميتين المارونية والدرزية، وقلّص نفوذ الإقطاعيين، ورغم بقاء مشكلة المناطق المختلطة دون حل جذري، إلا أن هذا النظام أتاح فترة من الهدوء ساعدت على ازدهار الاقتصاد وفتح المجال للتفكير في الأوضاع السياسية والاجتماعية، مما أدى

[1] كمال علي منذر، مرجع سابق، ص 76

[2] رياض غنام، مصدر سابق، ص 321

إلى تراجع التوترات الطائفية مؤقتًا وظهور حركات اجتماعية واقتصادية جديدة[1]، كان نظام القائمقامية يضع الحكم في يد القائمقام والديوان (المجلس)، وبموت القائمقام الماروني حيدر أبي اللمع عام 1854م، تطلع الى المنصب اثنان من الاسرة عينها، هما بشير عساف وبشير احمد واستطاع ثانيهما أن يفوز بالمنصب بدعم القنصل الفرنسي ديليسبس، بينما كان القنصل الانكليزي "مور" يدعم بشير عساف[2].

شعر بشير أحمد بأن سلطاته ستظل محدودة ما دام الإقطاعيون متمتعين بامتيازاتهم، بينما رأى هؤلاء أن هذا النظام يهدد نفوذهم مما أدى إلى صراع بين الطرفين، فسعى كل منهما إلى استخدام الفلاحين كوسيلة للضغط على الآخر؛ حيث لجأ القائمقام والإقطاعيون إلى استمالة الفلاحين لصفوفهم، وكان الإقطاعيون في موقف أقوى نظرًا لاستياء الفلاحين من القائمقام بسبب تشدده في جمع الضرائب في ظل أزمة اقتصادية خانقة، مما أثقل كاهلهم وزاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية للإقطاعيين، ونتيجة لذلك حاول الإقطاعيون تعويض خسائرهم بزيادة الضغط على الفلاحين بل وصادروا دخولهم المحدودة، وقد أدى اعتماد القائمقام والإقطاعيين على الفلاحين في نزاعاتهم إلى وعي الفلاحين بقوتهم وحقوقهم التي كفلها لهم القانون العثماني، مما أدى بدوره إلى خروج الأمور عن سيطرة الطرفين المتنازعين وبدأت بوادر اندلاع ثورة اجتماعية[3].

واستمرت الأوضاع بالتدهور حتى اندلعت ثورة الفلاحين عام 1856 في كسروان بقيادة طانيوس شاهين، الذي حظي بدعم البطريرك الماروني بولس مسعد، وقد تمكن الفلاحون من طرد مشايخ آل الخازن ومصادرة أملاكهم، مما زاد من هشاشة الوضع الأمني، إلى أن انفجرت الحرب الطائفية الكبرى في ابريل 1860 واستمرت حتى جويلية، حيث

---

[1] عبد السلام محمد مهدي، "ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان (1858-1860)"، مجلة مداد الآداب، ع 24، وزارة التربية، العراق، 2021، ص ص 340-341

[2] حسين كامل، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1960، ص 176

[3] فيليب حتى، مصدر سابق، ص 127

ارتُكبت مجازر مروعة أدت إلى مقتل وتهجير آلاف المدنيين[1].

أمام هذا التصعيد الدموي، تدخلت الدول الأوروبية وأجبرت السلطنة العثمانية على إلغاء نظام القائمقاميتين بعد 18 عاماً من تطبيقه، بعدما أثبت فشله في حل النزاعات الطائفية بل ساهم في تعميقها، وقد أظهرت هذه الأحداث التاريخية أن تقسيم لبنان لم يكن يوماً حلاً لمشكلاته، بل كان دائماً سبباً في زيادة الانقسامات والتوترات، مما يعزز أهمية البحث عن حلول وحدوية ومستدامة لمستقبل البلاد[2].

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

قبل عام 1860 كان لبنان يعاني من تفاوت اجتماعي واقتصادي كبير، حيث ساد النظام الطائفي والإقطاعي الذي قسم المجتمع إلى طبقات، مثل الأمراء والمشايخ والفلاحين، وكان الإقطاعيون يهيمنون على الفلاحين الذين عملوا في الأراضي الزراعية بنظام الالتزام، بينما اعتمدت المناطق الجبلية على زراعة التوت لتربية دودة القز وصناعة الحرير، وازدهرت التجارة في المدن والموانئ الساحلية، ورغم ذلك كانت الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية والإقطاعيون تثقل كاهل الفلاحين، مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية متكررة.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية في لبنان قبيل 1860

كانت البنية الاقتصادية في جبل لبنان متشابكة بشكل وثيق مع محيطها السوري، حيث اعتمدت على نظام تبادلي يحقق التكامل بين المناطق، إذ قدمت للمحيط السوري محاصيل زراعية ذات قيمة اقتصادية مرتفعة مثل الحرير، مقابل الحصول على المواد الأساسية التي لم تكن متوفرة بكميات كافية في الجبل، وقد ظل هذا الترابط قائماً لعدة قرون، لكنه بدأ يشهد تحولات تدريجية مع تصاعد ضعف الإمبراطورية العثمانية، مما أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية في المنطقة.

---

[1] علي فواز، كيف تحوَّلت ثورة الفلاحين إلى حرب أهلية في تاريخ لبنان؟، مقال الكتروني منشور (2019/12/26) على : https://www.almayadeen.net/

[2] وليد فارس، مرجع سابق، ص 143

ومنذ العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، ومع تزايد الانفتاح الاقتصادي، بدأت فرنسا في تعزيز حضورها التجاري في بلاد الشام، حيث دخلت السوق السورية لاستيراد الحرير، وهو منتج حيوي للصناعات النسيجية الأوروبية، وذلك عبر شبكة من المحطات التجارية المنتشرة في المدن السورية الكبرى مثل دمشق وحلب وبيروت، وقد ساهم هذا التوسع الفرنسي في إدخال أنماط اقتصادية جديدة، مما أدى إلى تغيرات تدريجية في الهيكل الاقتصادي لجبل لبنان وعلاقاته التجارية الإقليمية[1].

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أصبحت بيروت المركز الرئيسي لتجارة الحرير الفرنسية، حيث كانت صادراتها تتجه بشكل أساسي نحو مدينة مرسيليا، التي كانت آنذاك أحد المراكز الكبرى للصناعة النسيجية في فرنسا. ومع تزايد الطلب الأوروبي على الحرير عالي الجودة، بدأت فرنسا في توسيع نفوذها الاقتصادي في المنطقة، مما أدى إلى تحولات جوهرية في قطاع إنتاج الحرير في جبل لبنان[2].

اعتبارًا من عام 1840، بدأت معامل الغزل الفرنسية بالتمركز في جبل لبنان، مستفيدةً من توفر المواد الخام واليد العاملة الماهرة، بهدف إنتاج حرير بمواصفات تلبي احتياجات السوق الأوروبية. أدى ذلك إلى تغييرات كبيرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، حيث ازداد الاعتماد على زراعة التوت وتربية دود القز، مما عزز ارتباط جبل لبنان بالسوق العالمية، لكنه في الوقت نفسه جعله أكثر تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية الخارجية والتغيرات في الطلب الأوروبي على الحرير[3]، وفي منتصف القرن التاسع عشر، تزايدت حاجة الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، إلى خيوط الحرير المنتجة في جبل لبنان، الذي كان

---

[1] الأمجد سلامة، تدمير الإنتاج في سوريا: الدم يسيل في جبل لبنان أيضا، مقال منشور (2020/06/23) على: https://alnnour.com/archives/79782

[2] محمد عصفور سلمان الاموي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي 1839- 1908م، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب جامعة بغداد، العراق، 2005، ص47

[3] عبد الحليم فضل الله، فخ اللامساواة دراسة في أثر النمو الاقتصادي في لبنان على الفقر وعدالة توزيع الدخل بعد اتفاق الطائف، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2017، ص 142.

مأهولًا في معظمه بالموارنة. وقد أصبحت مدينة ليون الفرنسية المركز الأساسي لاستيراد هذا الحرير، مما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال لدعم هذه الصناعة وتعزيز إنتاجها.

كذلك فقد حظيت شبكة البعثات التبشيرية والجمعيات الدينية بدعم كبير في جبل لبنان، مما أسهم في تشكيل طبقة تجارية جديدة ذات تعليم وثقافة فرنسية، وهو ما عزز الروابط الاقتصادية والثقافية بين المنطقة وفرنسا، ومع ذلك كان لهذا الارتباط المتزايد مع الأسواق الأوروبية تأثيرات عميقة على المجتمع المحلي، إذ تفاقمت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية مع استفادة كبار التجار المسيحيين من التجارة مع أوروبا، واجه المسلمون وضعًا اقتصاديًا هشًا، حيث لم تتاح لهم نفس الفرص كما كان الحال بالنسبة للمسيحيين، وهذا التفاوت الاقتصادي والاجتماعي زاد من التوترات الطائفية، وأدى إلى تعزيز الشعور بالاستياء والاحتقان، مما ساهم في تأجيج الأزمات الداخلية في جبل لبنان خلال تلك الفترة[1].

كذلك فدعم الأمير بشير للتجارة، وخاصة تصدير الحرير إلى كل من الأسواق السورية والأوروبية، دفعه إلى تقديم دعم واسع لهذا القطاع، مما عزز مكانة التجار المسيحيين الذين استفادوا بشكل كبير من سياسة الأمير بشير الشهابي، التي ولا سيما تجارة الحرير بين جبل لبنان والداخل السوري، وكنتيجة طبيعية لهذا الدور الاقتصادي المتنامي، منحهم الأمير مناصب إدارية رفيعة، مما مكّنهم من احتكار الوظائف العليا في الدولة.

شهد جبل لبنان خلال حكم الأمير بشير تحولات اجتماعية عميقة غير مسبوقة، إذ بدأت البنية التقليدية المنقسمة بين النخبة (من المقاطعجية والأعيان) والعامة (من الفلاحين) في التبدل، وقد أدت التغيرات الاقتصادية إلى نشوء طبقة وسطى جديدة تمحورت حول التجار المسيحيين، وانضم إليها بعض أفراد النخبة والفلاحين الذين حسّنوا أوضاعهم المعيشية، ولعبت هذه الطبقة الصاعدة دورًا محوريًا في ربط جبل لبنان بالأسواق المحيطة، إذ عمل قسم منها كوسطاء تجاريين مع الداخل السوري، بينما اتجه القسم الآخر نحو التجارة

[1] عبد فتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص 35.

مع أوروبا، مما ساهم في دمج جبل لبنان في الشبكات التجارية العالمية وسرّع من تحوّله الاقتصادي والاجتماعي[1].

ومع صدور التنظيمات العثمانية نشأت علاقات تجارية وثيقة بين الأوروبيين والمسيحيين في لبنان، مما ساهم في تعزيز الدور الاقتصادي لهذه الفئة داخل الإمبراطورية العثمانية، وفي هذا السياق برزت بيروت كميناء رئيسي يربط أوروبا بالداخل السوري، وخاصة دمشق، حيث أصبحت مركزًا هامًا لتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين[2].

حيث تسبب تزايد الواردات الأوروبية في إضعاف الصناعات المحلية ببلاد الشام، لا سيما في مجالي النسيج والحرير ما أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي بشكل حاد، وعلى الرغم من محاولات التكيف من خلال إنشاء ورشات صغيرة، إلا أن الكساد الأوروبي عامي 1857-1858 فاقم الأزمات الاقتصادية، وأدى إلى ركود تجاري واسع، وتفشي البطالة، وارتفاع معدلات الجريمة، كما اضطربت قوافل الحج، ما دفع الدولة العثمانية إلى إصدار قانون عام 1858 يسمح ببيع الأراضي للأوروبيين وأعوانهم من نبلاء دمشق غير المسلمين لتخفيف الديون. وأسهم هذا القانون في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة السخط الشعبي ضد الأوروبيين وحلفائهم من الأقليات[3].

المطلب الثاني: التركيبة السكانية والطائفية.

تميز المجتمع اللبناني بتنوعه الطبقي وتعايش فئاته المختلفة، مما أسهم في بناء وحدة اجتماعية متماسكة، وقد ساعدت الظروف الجغرافية، خاصة الجبال الوعرة في منح السكان استقلالية نسبية عن الدولة العثمانية، إذ وفّرت حماية طبيعية من التهديدات الخارجية،

---

[1] باسل وطفه، مراجع كتاب صناعة هوية سورية: التجار والمثقفون في بيروت القرن التاسع عشر، مركز جسور للدراسات، تركيا، 2019، ص 4

[2] عائشة بن ساعد، "دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية بلبنان"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، ع 9، جامعة المسيلة، مارس 2018، ص 878

[3] غسان كارياكي، مذبحة المسيحيين في دمشق 1860م، مقال منشور (2013/07/13) الرابط التالي: https://ghassankeriaky.wordpress.com/

وتكوّن هذا المجتمع من فئات متعددة، كالأمراء والمشايخ ورجال الدين والفلاحين، الذين ساهموا معًا في استقراره وتطوره رغم التحديات[1].

على الرغم من الضغوطات الخارجية التي واجهها لبنان، برزت طبقة الأمراء كعنصر مهيمن في بنية المجتمع اللبناني، وتمثلت في بعض الأسر التي اكتسبت مكانة خاصة بفضل خدماتها لحكام البلاد العربية والإسلامية، وعند دخول العثمانيين إلى بلاد الشام عام 1516م، دعمت العديد من هذه الأسر السلطان سليم الأول في حربه ضد المماليك، ونتيجة لذلك منحها السلطان حق حكم المقاطعات اللبنانية رغم تبعية المنطقة للدولة العثمانية، بينما خسرت الأسر المعارضة امتيازاتها[2].

من بين الأسر الأميرية التي برزت في تلك الفترة، كان لبعضها دور مهم في حكم المقاطعات اللبنانية لفترات طويلة وتركت بصمة واضحة في تاريخ لبنان: أسرة آل معن الدرزية التي حكمت مناطق واسعة في الجبل، أسرة آل شهاب الدرزية التي كانت لها تأثيرات بارزة في السياسة المحلية، أسرة آل أرسلان الدروز التي لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على التوازنات الطائفية في الجبل، وأسرة آل عساف التركمان الذين أداروا بعض المناطق اللبنانية بشخصياتهم المؤثرة[3].

بالإضافة إلى ذلك كانت أسرة آل سيفا الأكراد وأسر آل حرفوش الشيعة وآل أبي اللمع الدروز وآل علم الدين الدروز من الأسر التي ساهمت في تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي في لبنان خلال تلك الفترة، وهذه الأسر لم تكن فقط من الناحية السياسية والإدارية حاكمة، بل كانت تمثل أيضاً رموزاً اجتماعية وثقافية أثرت في تطور لبنان على كافة الأصعدة، حيث تمكّنت من الحفاظ على نفوذها واستقلاليتها في وجه التحديات

[1] فيليب حتى، مصدر سابق، ص128

[2] عبد السلام محمد مهدي، مرجع سابق، ص 340

[3] عبد الرحيم ابو حسين، لبنان والامارة الدرزية في العهد العثماني وثائق دفتر المهمة 1546-1711، دار النهار للنشر، بيروت، 2005، ص 98

العثمانية والداخلية[1].

أما طبقة المقدمين فقد كانت تمثل فئة من الأشخاص الذين تولوا مسؤوليات إدارية هامة في المجتمع اللبناني، حيث كانوا يُكلفون بجمع الضرائب والجزية من المواطنين، لاسيما من الموارنة، وقد استقر هؤلاء المقدمون في مناطق جبلية معينة مثل جبيل والبترون والمتن، التي كانت تعد معاقل رئيسية لهم، من أبرز الأسر التي تولت هذه المسؤوليات في تلك الحقبة، كانت أسرة بني الشدياق، الذين شغلوا هذا المنصب في ظل حكم آل عساف، وكانوا يعتبرون حلقة وصل بين السلطة العثمانية والشعب اللبناني، حيث كانوا يديرون شؤون جمع الضرائب وتأمين المبالغ المستحقة للسلطان، وفي سياق آخر كانت هناك أيضاً فئة من المقدمين الذين شغلوا هذا الدور في المناطق الشيعية، مثل جبل عامل، ومن أبرز الأسر الشيعية التي برزت في هذا السياق كان آل صغير، الذين تولوا مسؤولية جمع الضرائب في مناطقهم[2].

وكانت مهمة المقدمين تشبه إلى حد كبير دور الحكام المحليين على المقاطعات، إذ كانوا يتصرفون نيابة عن الوالي أو الأمير العثماني، ويضطلعون بمسؤوليات أمنية وإدارية بالإضافة إلى جمع الأموال. هذه الوظائف لم تكن مقتصرة على الجوانب المالية فقط، بل كانت تشمل أيضاً ضمان استقرار النظام الاجتماعي في هذه المناطق، وتوفير الحماية للسكان المحليين من أي تهديدات خارجية أو اضطرابات داخلية.[3].

أما المشايخ فكانوا يمثلون بيوتات تدير المقاطعات الصغيرة نيابة عن الأمراء. وقد تزايد نفوذ العديد من هذه البيوتات التي كان أغلب أفرادها من الدروز والموارنة والروم الأرثوذكس. بالنسبة للشيعة، كان لهم مشايخهم من آل حمادة الذين استقروا في جبيل

[1] عبد السلام محمد مهدي، مرجع نفسه، ص 342

[2] علي فواز، مرجع سابق,

[3] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث (1516-1915)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1976، ص 102

والبترون، وأصبحوا ملتزمين بتلك المناطق في القرن الخامس عشر، لكن مع بداية حكم الشهابيين، بدأت صراعات معهم، مما أدى إلى فقدان مكانتهم كملتزمين، أما فيما يتعلق برجال الدين، فقد تباينت ألقابهم وخصائصهم وفقاً لمذاهبهم فالدروز على سبيل المثال، يطلق عليهم "العقال"، وذلك بسبب التزامهم بنهج حياتي يقوم على التعقل والزهد، مما يميزهم عن باقي أتباع المذهب الدرزي الذين يُطلق عليهم "الجهال" لافتقارهم للمعرفة بتعاليم مذهبهم[1].

أما في النصرانية، فقد تميزت تنوعات رجال الدين بين المذاهب المختلفة، حيث كان رجال الدين الموارنة، الذين يشكلون الغالبية في المقاطعات اللبنانية، يشملون طوائف متعددة، وعلى رأسهم البطريرك الذي يمثل رأس الكنيسة المارونية، ولخصوصية جبل لبنان من الناحية الاجتماعية، حيث تعدد الاديان والمذاهب وما تبعها من حقوق والتزامات بين سكان الجبل والدولة العثمانية من جهة وتدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية جعل النظام السياسي والاداري في القائمقامية له نظامه الخاص به في ظل الحكم العثماني[2].

خلاصة الفصل:

تميز النظام السياسي والإداري في لبنان قبيل عام 1860 بتعقيد ناتج عن التداخل بين العوامل الطائفية والإقطاعية والتدخلات الخارجية. تحت الحكم العثماني، تمتع جبل لبنان بدرجة من الاستقلال الذاتي، حيث كانت السلطة موزعة بين الأمراء المحليين والمشايخ والعائلات الإقطاعية، مع تأثير كبير للطوائف الدينية. أدى هذا التوزيع إلى نشوء نظام إداري فريد تأثر بالتوازنات الطائفية والصراعات الداخلية، مما مهد لتغييرات جوهرية لاحقة.

نشأ نظام القائمقاميتين عام 1842 كحل لتقسيم السلطة بين الطوائف، حيث قُسِّم جبل لبنان إلى قائمقامية شمالية (مسيحية) وجنوبية (درزية). ومع ذلك، فشل هذا النظام في حل النزاعات الطائفية، بل عمقها، مما أدى إلى اندلاع حرب طائفية كبرى عام 1860،

[1] طنوس بن يوسف الشدياق، مرجع سابق، ص 252

[2] حيدر الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابين، مطبعة الحكومة اللبنانية، بيروت، 1933، ص 62

وانتهى بإلغاء النظام واستبداله بنظام المتصرفية عام 1861.

الفصل الثاني: جذور فتنة 1860 والعوامل المسببة لها.

تمهيد.

المبحث الأول: الجذور الأولية لفتنة 1860.

المطلب الأول: تصاعد التوترات الطائفية في لبنان.

المطلب الثاني: الامتيازات الأجنبية وأثرها على وضع لبنان.

المبحث الثاني: العوامل المباشرة وغير المباشرة للفتنة.

المطلب الأول: العوامل المباشرة.

المطلب الثاني: العوامل غير المباشرة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعد لبنان أحد أكثر البلدان العربية تعقيدًا من حيث التركيبة الاجتماعية والسياسية، حيث تتداخل فيه الأبعاد الطائفية والتدخلات الخارجية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن الاستقرار السياسي والاجتماعي في لبنان ثابتًا عبر تاريخه الحديث، إذ شهدت البلاد العديد من الأزمات والفتن التي تفجرت نتيجة تراكمات تاريخية وأسباب مباشرة وغير مباشرة أسهمت في إشعال النزاعات الداخل، ومن بين هذه الفتنة فتنة 1860.

بناءً على ذلك، تتناول هذه الدراسة في المبحث الأول الجذور الأولية للفتنة، عبر تحليل تصاعد التوترات الطائفية ودور الامتيازات الأجنبية في التأثير على الوضع اللبناني. أما المبحث الثاني، فيركز على العوامل المباشرة وغير المباشرة التي أسهمت في تفجير الأزمات الداخلية، وذلك بهدف تقديم فهم معمق للأسباب التي جعلت لبنان ساحة متكررة للأزمات الطائفية والسياسية.

المبحث الأول: الجذور الأولية لفتنة 1860.

شهد لبنان خلال منتصف القرن التاسع عشر تحولات سياسية واجتماعية عميقة ساهمت في تأجيج التوترات الطائفية، التي بلغت ذروتها في فتنة عام 1860، وقد لعبت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دورًا أساسيًا في تصاعد هذه الأحداث الدامية، حيث برزت الصراعات الطائفية بين الدروز والمارونيين في سياق توترات اجتماعية واقتصادية متزايدة.

لم تكن هذه الفتنة وليدة اللحظة، بل جاءت كنتيجة طبيعية لاحتدام الخلافات الطائفية، المدفوعة بالتحولات السياسية داخل جبل لبنان، فضلًا عن التدخلات الخارجية التي زادت من تعقيد المشهد. فقد استغلت القوى الأوروبية، عبر الامتيازات الأجنبية، الوضع الداخلي لتعزيز نفوذها، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات وتأجيج الصراع بين الطوائف.

المطلب الأول: تصاعد التوترات الطائفية في لبنان.

كان للأمير بشير الثاني حاكم جبل لبنان والكنيسة المارونية موقف إيجابي تجاه الحملة المصرية منذ لحظاتها الأولى، حيث أبدى تأييده لمحمد علي باشا عندما بدأ في التخطيط لضم بلاد الشام بالقوة عام 1831، ومع وصول **إبراهيم باشا**[1] إلى حيفا واتخاذها قاعدة له، تردد بشير الثاني في الانضمام فورًا، لكنه في النهاية التحق به في ديسمبر من العام نفسه مؤيدا حملته ضد والي صيدا[2].

تماشيًا مع موقف الأمير بشير الثاني انخرط الموارنة في الحملة المصرية كمقاتلين متطوعين، وساهموا في حروب السيطرة على المدن السورية مثل حمص، حماة، ودمشق،

---

[1] **إبراهيم باشا (1789 – 1848)**: وهو نجل محمد علي باشا، كان قائدًا عسكريًا بارزًا في مصر والشام والسودان، تولى الإمارة المصرية عام 1265هـ، وكان له دور كبير في فتنة لبنان 1860، حيث قاد القوات العثمانية في النزاع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين. تميز بشخصية صارمة وقوة في المعاملة، توفي بعد 11 شهراً من توليه الحكم، وكان له تأثير بارز في تاريخ المنطقة (ينظر: جرجي زيدان، مرجع سابق، ص ص 42-43).

[2] نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، جروس برس للطباعة، طرابلس لبنان، 1990، ص 464

وتقديرا لهذا الدعم أصدر إبراهيم باشا في جوان 1832 مرسومًا يعفي المسيحيين في بلاد الشام من الضرائب المفروضة عليهم، مما عزز التقارب بين المصريين والطوائف المسيحية لا سيما الموارنة، الذين رأوا في الحكم المصري فرصة للتخلص من القيود العثمانية[1].

لم يقتصر دور الموارنة على دعم المصريين ضد العثمانيين، بل امتد إلى قمع أبناء بلاد الشام أنفسهم، فبعد فرض إبراهيم باشا نظام التجنيد الإجباري ونزع السلاح، اندلعت انتفاضة فلسطينية شاملة في ماي 1834، ومع فشل الحامية المصرية في قمعها، استنجد إبراهيم باشا بالأمير بشير الثاني، الذي أرسل ابنه أمين على رأس جيش ماروني تمكن من إخماد التمرد وإجبار الفلسطينيين على تسليم أسلحتهم في يوليو من العام نفسه. عقب هذه الحملة، أعرب إبراهيم باشا عن شكره للأمير بشير والموارنة، وسمح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم، مما زاد من نفوذهم العسكري[2].

في أوائل عام 1838 قرر إبراهيم باشا تجنيد دروز **بلاد حوران**[3] في الجيش المصري لكنهم رفضوا، ما أدى إلى اندلاع انتفاضة مسلحة حاول المصريون قمع التمرد، لكنهم فشلوا أمام مقاومة الدروز، الذين حصلوا على دعم من دروز جبل لبنان، وهو ما دفع القادة المصريون نصح إبراهيم باشا بالاستعانة ببشير الثاني، الذي جمع 4000 مقاتل ماروني وسلمهم أسلحة مصرية بقيادة ابنه خليل، وفي اوت 1838 خاض الموارنة مدعومين بالجيش المصري، معركة وادي التيم ضد الدروز، انتهت بهزيمة الدروز واستسلامهم بعد وساطة الأمير بشير الذي ضمن عفوًا عنهم مقابل تسليم أسلحتهم[4].

---

[1] لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام 1831-1842، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، 1990، ص ص 42 - 43

[2] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 597

[3] **بلاد حوران:** هي المنطقة الجنوبية من سوريا والتي تمتد جغرافيا إلى شمال الأردن، وهي عبارة عن سهل لذلك تسمى سهل حوران (ينظر: موقع المعرفة، https://www.marefa.org)

[4] حسن البعيني، ثورة الموحدين الدروز على الحكم المصري (1837 و1838)، مقال الكتروني منشور (2014/09/01) على : https://dhohamagazine.com/

بعد عام 1839 تدخلت بريطانيا إلى جانب العثمانيين في محاولة لإخراج المصريين من بلاد الشام، وبدأت باستمالة بشير الثاني لكنه رفض التخلي عن تحالفه مع المصريين، لذلك لجأت بريطانيا إلى دعم الأمير الشهابي بشير قاسم ملحم، الذي وافق على قيادة ثورة ضد المصريين بشرط أن يتولى حكم جبل لبنان.

في سبتمبر 1840 أصدر السلطان العثماني فرمانًا بتعيين بشير قاسم ملحم حاكمًا جديدًا للبنان تحت اسم "بشير الثالث"، فاندلعت معركة بحر صاف في 10 أكتوبر بين قوات إبراهيم باشا، المدعومة من بشير الثاني والموارنة، وبين الحلفاء (بريطانيا، العثمانيون، والدروز) الذين ألحقوا الهزيمة بالمصريين، فانسحب إبراهيم باشا إلى البقاع بينما توجه بشير الثاني إلى صيدا حيث سلّم نفسه للحلفاء، الذين نفوه إلى جزيرة مالطا في 18 أكتوبر 1840، منهياً بذلك حقبته الطويلة في حكم جبل لبنان[1].

بعد نفي الأمير بشير الثاني أمر الأمير الجديد بشير الثالث بإقامة احتفالات في بلدة الشوير، حيث استقبلها الموارنة بترحيب كبير، ثم استقر في بعبدا واتخذها عاصمة لحكمه. منذ البداية، انتهج سياسة عدائية تجاه الأعيان المقاطعجيين، خاصة زعماء الدروز العائدين من المنفى مثل أولاد بشير جنبلاط، حيث رفض استقبالهم بشكل لائق ولم يُعِد إليهم أملاكهم التي استولى عليها الموارنة خلال السيطرة المصرية على بلاد الشام، رغم مطالباتهم المتكررة. هذا الإجراء لاقى ترحيبًا من الفلاحين الموارنة الذين كانوا سابقًا يعملون تحت سلطة الدروز[2].

خلال فترة حكمه اتبع الأمير بشير الثالث سياسات أثارت غضب الطائفة الدرزية، إذ صادر بعض أملاكهم ومنح بلدة شمسطار إلى أمراء موارنة من آل لمعي، كما حرّض الفلاحين الموارنة في دير القمر ضد مشايخ آل نكد، وهذا الانحياز للموارنة دفع زعماء

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 598

[2] خلدون عريموط، الموارنة في لبنان بين العروبة والإسلام، ط 1، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص 144

الدروز إلى التوحد ضده، وفي محاولة لتعزيز سلطته تآمر مع القنصلية البريطانية لاغتيال بعض زعماء الدروز والمشايخ الموارنة، لكن خطته انكشفت مما زاد التوترات، وفشله هذا أدى إلى تحالف درزي–ماروني ضده، ضم آل الخازن وآل حبيش، وقرروا عزله وتنصيب الأمير سلمان الشهابي. إلا أن البطريرك الماروني يوسف حبيش رفض ذلك بشدة، مفضلًا عودة بشير الثاني إلى الحكم ومعارضًا تولي مسلم لإمارة الجبل[1].

ازدادت حدة التوتر السياسي مع إصدار الصدر الأعظم العثماني محمد أمين رؤوف باشا مرسومًا في يونيو 1841 يعترف بالبطريرك يوسف حبيش كقائد للطائفة المارونية، مما شجعه على إصدار منشور يدعو الفلاحين الموارنة إلى التمرد على مشايخ الدروز وعدم الاعتراف بسلطتهم، هذا التصعيد دفع الدولة العثمانية لمحاولة احتواء الأزمة عبر تشكيل مجلس منتخب من أهالي جبل لبنان، لكن الدروز رفضوا المشاركة فيه بسبب تعيين بشير الثالث أعضاء موارنة فقط، كما رفض البطريرك الانضمام ما لم يكن هناك تمثيل أكبر للموارنة[2].

مع تصاعد الأزمة اندلعت أعمال عنف بين الطوائف حيث رفض الفلاحون الموارنة دفع الضرائب لملاك الأراضي الدروز بتحريض من البطريرك، بينما بدأ بشير الثالث في تهديد الدروز بالطرد من الجبل، مما زاد الوضع تأزمًا، وفي 14 سبتمبر 1841 انفجرت الشرارة الأولى للحرب الأهلية عندما قام حراس ممتلكات آل نكد بضرب وإهانة ماروني يدعى يوسف صالح إفرام أثناء صيده في بعقلين مما دفع أهالي دير القمر للانتقام وقتل عدد من الدروز، وخوفًا من التصعيد حاول البطريرك تهدئة الأوضاع وأرسل وسطاء للتفاوض

[1] صفاء اسعد، "الأوضاع الداخليّة في جبل لبنان (1697– 1841م)"، مجلة المنافذ الثقافية، ع 49، دار النهضة العربية، بيروت، 2025، ص 406

[2] يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية، تح: عارف أبو شقرا، مطبعة الاتحاد، بيروت، 1952، ص 37

لكن التوتر استمر[1].

مع انتشار أخبار القتال بدأ أهالي دير القمر في التحضير للحرب بتخزين الأسلحة والمؤن، وفي محاولة لحماية نفسه انتقل بشير الثالث إلى دير القمر وأرسل مبعوثا للدروز لإقناعهم بالموافقة على تشكيل المجلس، لكنهم رفضوا وأصروا على إنهاء حكمه، وفي بداية أكتوبر 1841 اجتمع زعماء الدروز والإقطاعيون في السمقانية لمناقشة الضرائب، لكن بشير الثالث نقل الاجتماع إلى دير القمر بعدما علم بمخططات ضدّه، بعدها حاصر الدروز البلدة في 13 أكتوبر واندلعت معارك استمرت ثلاثة أيام حيث وقف الموارنة مع بشير الثالث دفاعا عنه وأسفرت الاشتباكات عن سقوط عشرات القتلى وحرق البيوت والأسواق[2].

استنجد بشير الثالث بالبطريرك فأرسل عدة رسل إلى المناطق الشمالية وزحلة طالبًا الدعم، لكن لم يستجب له أحد باستثناء مبعوث واحد، وهو ما أغضب البطريرك يوسف حبيش ويجعله يعلن الحرب فدعا الموارنة إلى القتال مغلقًا الكنائس ومهددًا بالعقوبات الكنسية لمن يرفض حمل السلاح، مما أدى إلى توسع الحرب الأهلية إلى مختلف المناطق المختلطة في جبل لبنان، مثل الشوف والمتن وجزين وزحلة، وتحصّن آلاف الموارنة في معسكرات، فيما استمر الدروز في محاصرة دير القمر لمدة 25 يومًا، لكن الموارنة في بعبدا لم يتدخلوا لإنقاذ الأمير بسبب انقساماتهم وعدم حماسهم لدعمه، بدلًا من ذلك هاجموا قرى درزية ما أدى إلى مواجهات عنيفة ودمار واسع[3].

أثناء هذه الأحداث بدأت الدولة العثمانية بوضع خطط لإنهاء الإمارة الشهابية، فأرسل والي صيدا رجاله لوقف القتال، وتمكن بعد مفاوضات من إخراج بشير الثالث من دير القمر إلى بيروت في يناير 1842، وجاءت هذه الخطوة تنفيذا لرغبة السلطان العثماني عبد المجيد الأول في إنهاء الحكم الشهابي وتعيين حاكم عثماني مباشر لجبل لبنان، وهو ما تحقق لاحقًا

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 600

[2] شاهين مكاريوس، حسر اللثام على نكبات الشام، ط 1، منشورات اسمار، باريس، 1985، ص 85

[3] شفيق سليمان، تاريخ لبنان كما كان، ج 5، الفرات للطباعة والنشر، ط 1، لبنان، 2013، ص 31

لتدخل المنطقة مرحلة جديدة من الحكم العثماني المباشر بعد نهاية الإمارة الشهابية.

بعد سقوط الإمارة الشهابية في جبل لبنان عام 1842، حاول العثمانيون فرض نظام جديد عبر تعيين عمر باشا حاكماً، إلا أن المعارضة القوية خاصة من الدروز أدت إلى عزله، ورغم نجاح العثمانيين عسكرياً في قمع الدروز فإنهم فشلوا سياسياً، مما دفعهم إلى تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين: واحدة درزية وأخرى مارونية بضغط من الدول الأوروبية، وهو ما لم ينهِ الصراع بين الطائفتين خاصة في المناطق المختلطة[1].

تصاعدت التوترات بين الموارنة والدروز بعد إدراك البطريرك الماروني استحالة الحل السلمي، فبدأ بالإعداد لحرب شاملة ضد الدروز، وقامت الكنيسة المارونية بجمع الأموال لتمويل المحاربين وشراء الأسلحة، وحرّضت الموارنة على قتال الدروز بدعوى أنها حرب دينية، كما أنشأ الموارنة لجاناً سرية لتنظيم المقاتلين والقيام بعمليات اغتيال ضد الدروز والمسيحيين المتحالفين معهم[2].

بالمقابل استعد الدروز للحرب بتجمعهم في بلدة المختارة بدعم من دروز حوران، بينما حشد الموارنة قواتهم في عدة مناطق مثل دير القمر وزحلة وحاصبيا، وفي 9 ابريل 1845 أشعل الموارنة الحرب بمهاجمة قرى درزية في جنوب الشوف، لكن القوات العثمانية تدخلت لحماية الدروز مما أجبر المهاجمين على التراجع، وبعد ذلك تمكن الدروز بدعم من الروم الأرثوذكس والقوات العثمانية من تحقيق انتصارات كبيرة وطرد الموارنة من مناطق واسعة مثل بعبدا والمتن والشوف[3].

أدت هزائم الموارنة إلى حالة من الذعر في صفوفهم مما دفع زعماءهم إلى البحث عن تسوية مع الدروز، وبجهود والي صيدا عقد اجتماع في بيروت في 2 جوان 1845

---

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 602

[2] إبراهيم بك الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، ج 2، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، 1927، ص 121

[3] مارون رعد، لبنان من امارة الى متصرفية 1840-1861 عهد القائممقامتين، ط 1، دار نظير عبود، لبنان، 1993، ص 120

انتهى باتفاق صلح تعهد فيه الطرفان بعدم الاعتداء وإعادة المهجّرين، لكن سرعان ما تجددت الاشتباكات بينهما مما استدعى تدخلاً فرنسياً للضغط على العثمانيين من أجل وضع حد للعنف ضد الموارنة.

أمر السلطان العثماني وزير خارجيته شكيب أفندي بالتوجه إلى جبل لبنان لإعادة الاستقرار وأبلغ سفراء الدول الأوروبية بخطته، كما كلف نامق باشا بقيادة حملة عسكرية للسيطرة على الجبل، وفي 28 جويلية 1845 قدم شكيب أفندي مقترحاً لتعديل نظام القائمقاميتين، متضمناً نزع سلاح السكان وتعويض المتضررين بهدف إنهاء الصراع وإرساء نظام إداري أكثر استقراراً في جبل لبنان[1].

المطلب الثاني: الامتيازات الأجنبية وأثرها على وضع لبنان.

شهدت الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر تغيرات جوهرية بفعل الامتيازات الأجنبية التي منحتها للقوى الأوروبية، والتي لعبت دورًا بارزًا في إعادة تشكيل الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي داخل أراضيها بما في ذلك لبنان، وشكلت هذه الامتيازات وسيلة رئيسية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وأسهمت في صعود بعض الطوائف على حساب أخرى ما أدى إلى توترات داخلية مهدت لاضطرابات لاحقة، مثل فتنة 1860.

بدأت الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية منذ معاهدة 1535 بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول والتي منحت الفرنسيين تسهيلات اقتصادية وحقوقًا قانونية واسعة داخل الدولة العثمانية[2]، وتضمنت هذه الامتيازات حرية التجارة والتنقل وامتيازات قضائية للقناصل الفرنسيين الذين أصبحوا مسؤولين عن الفصل في النزاعات التي تخص رعاياهم فضلًا عن الحماية الدبلوماسية، مما منحهم استقلالية قانونية واقتصادية غير

[1] Caesar Farah, the politics of interventionism in ottoman Lebanon 1830-1861, center for Lebanese studies, London, 2000, p.p. 416-417

[2] وليد فكري، الامتيازات.. عنما سلم العثمانيون للمستعمر مفاتيح البلاد، مقال الكتروني منشور (2020/03/24؛ 15:02)، على موقع: https://www.skynewsarabia.com/blog/1330906-

مسبوقة داخل الدولة العثمانية، ثم تبنى لويس الرابع عشر 1646م قضية الجالية المارونية في لبنان في أعقاب زيارة الأساقفة المارونيين لفرنسا، وقد رافق هذا الاتجاه زيادة عدد كاثوليك في بلاد الشام بسبب امتداد نشاط الجزويت الفرنسيسكان وغيرها من المؤسسات الكاثوليكية في المشرق، وبسبب احتكار الفرنسيين للتجارة الصادرة والواردة في جنوب سوريا حتى صار التفوق السياسي والتجاري للفرنسيين وتغلبوا على منافسة التجار من الشعوب الأخرى[1]، وكما يبدو بأنّ ملوك فرنسا اتخذوا من هذه الامتيازات سبيلا للتدخل في شؤون لبنان، ففي سنة 1697م طلب لويس الرابع عشر من ممثلي لبنان وسوريا وفلسطين أن يساعدوا الموارنة، وكان أول قنصل عين في الساحل اللبناني هو الذي عين في صيدا سنة 1616م وكان يهتم بـ عكا ويافا وصور وبيروت، لكن عدد الممثلين الفرنسيين ازداد في القرنين السابع عشر والثامن عشر[2].

وقد كانت هذه الامتيازات مدخلًا رئيسيًا لتغلغل النفوذ الأوروبي في المنطقة حيث شكلت سابقة قانونية سمحت لاحقًا لدول أوروبية أخرى مثل بريطانيا وروسيا بالحصول على امتيازات مماثلة من خلال النفوذ الكبير، ومع مرور الوقت أصبح لهذه الامتيازات تأثير عميق على البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية حيث استغل الأوروبيون هذه الامتيازات لتعزيز نفوذهم السياسي والتجاري، ما أدى إلى إضعاف السيطرة العثمانية على بعض القطاعات الاقتصادية، كما أتاحت هذه الامتيازات للأوروبيين حماية رعاياهم ووكلائهم المحليين مما أدى إلى نشوء فئات اجتماعية مرتبطة بالمصالح الأوروبية، وأسهم ذلك في خلق تباينات اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع العثماني خاصة في المراكز التجارية الكبرى مثل بيروت وصيدا وطرابلس[3].

أدى نظام الامتيازات الأجنبية إلى تغيرات جوهرية في لبنان إذ أتاح لبعض الطوائف

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، دار الثقافة، القاهرة، 1992، ص 104

[2] رياض غنام، مصدر سابق، ص 322

[3] عبد فتوني علي، مصدر سابق، ص 29

وخصوصًا الموارنة فرصًا اقتصادية وتعليمية غير مسبوقة، فمن خلال الحماية الأوروبية تمكنوا من الازدهار في مجالات التجارة والمال حيث لعبوا دور الوسطاء بين الأسواق المحلية والأوروبية مما منحهم قوة اقتصادية متزايدة، وعلاوة على ذلك ساهمت المدارس التبشيرية التي نشطت في البلاد في تحسين مستوى التعليم بين المسيحيين مما منحهم فرصا أكبر لشغل مناصب إدارية وتجارية بارزة، وقد أدى هذا إلى تعزيز دور المسيحيين في الحياة الاقتصادية اللبنانية حيث شغلوا مناصب مترجمين ووكلاء محليين ودائنين ووسطاء ما مكنهم من اكتساب مكانة مرموقة في المجتمع العثماني المحلي، كما أدى انخراطهم في التجارة الدولية وتبنيهم للأساليب الحديثة في الأعمال إلى تفوقهم على الحرفيين والتجار المحليين المسلمين، الذين وجدوا أنفسهم في وضع تنافسي ضعيف، مما زاد من التوترات الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف المختلفة[1].

في المقابل أدى التدخل الأجنبي إلى تراجع شرائح اجتماعية أخرى خاصة بين المسلمين حيث تسببت الامتيازات في إضعاف الحرف التقليدية أمام المنافسة الأوروبية، فقد أغرقت السلع الأوروبية الأسواق المحلية مما أضعف الإنتاج المحلي وأدى إلى تدهور الاقتصاد التقليدي ما أسهم في انتشار حالة من التذمر والسخط بين الفئات المتضررة.

إلى جانب الامتيازات التجارية كان للحماية الأوروبية للأقليات المسيحية دور كبير في تأجيج المشاعر الطائفية وتعميق الفجوة بين الطوائف، فقد حصل المسيحيون على دعم دبلوماسي وعسكري أحيانًا مما منحهم إحساسًا متزايدًا بالأمان والاستقلالية داخل الدولة العثمانية، كما ساعدت الإرساليات التبشيرية في نشر التعليم الأوروبي والثقافة الغربية بين أوساطهم مما عزز تفوقهم الاجتماعي والاقتصادي على نظرائهم المسلمين، وقد أدى ذلك إلى ازدياد الفرص التعليمية للمسيحيين حيث أسسوا مدارس وجامعات بتمويل أوروبي، مما

[1] فدوى النصيرات، "فتنة دمشق 1860 دراسة تاريخية تحليلية"، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مج 15، ع 1، الأردن، 2021، ص 7

مكنهم من احتلال مناصب رفيعة في الإدارة والتجارة، وفي المقابل كانت الأغلبية المسلمة تجد نفسها محرومة من هذه الامتيازات مما خلق شعورًا بالتمييز والتهميش[1].

وقد أثار هذا الواقع استياء المسلمين الذين رأوا في هذه الامتيازات والتدخلات الأجنبية تهديدًا لاستقرار الدولة العثمانية وتقويضًا للسلطة المركزية، مما أدى إلى تزايد الريبة والعداء بين الطوائف المختلفة وخلق بيئة خصبة لنشوب الصراعات في فترات لاحقة.

شهدت الفترة التي سبقت فتنة 1860 تزايدًا في التدخلات الأوروبية في شؤون لبنان حيث استخدمت فرنسا وبريطانيا وروسيا امتيازاتها للتأثير على مجريات الأحداث، وفي عام 1697، طلب الملك الفرنسي لويس الرابع عشر من ممثلي فرنسا في بلاد الشام تقديم الدعم للموارنة مما أدى إلى تعميق النفوذ الفرنسي في لبنان[2] ، كما أدى احتكار الفرنسيين للتجارة في جنوب سوريا إلى تفوقهم اقتصاديًا على حساب التجار المحليين إذ هيمنوا على تصدير المنتجات الزراعية والصناعية وفرضوا سيطرتهم على شبكات النقل البحري، ولم يقتصر النفوذ الفرنسي على التجارة بل امتد إلى السياسة حيث ضغطت فرنسا على العثمانيين لحماية المسيحيين مما أدى إلى مزيد من التوترات الطائفية[3].

وفي هذا السياق برزت شخصيات لبنانية مؤثرة كان لها دور في التعامل مع هذه الامتيازات والتدخلات ومن أبرزهم البطريرك يوسف التيان الذي سعى للحفاظ على استقلالية الكنيسة المارونية في ظل النفوذ الفرنسي، والأمير بشير الشهابي الثاني الذي لعب دورا مزدوجا بين القوى الأوروبية والدولة العثمانية مستفيدًا من التوازنات الدولية لتعزيز سلطته، كما برز المعلم بطرس كرامة كمثقف ماروني مؤثر حيث أسهم في تعزيز العلاقات الثقافية

---

[1] غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وأثرها على الولايات العربية الشام والعراق أنموذجا (1839-1876)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 3، 2009، ص ص 55-56

[2] كامل أمين أديب، مرجع سابق، ص 8

[3] نبيلة قرماش، كريم حفصة، فتنة 1860 وانعكاساتها المحلية والإقليمية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2019-2020، ص 34

بين لبنان وأوروبا، وعلى الجانب الدرزي كان الشيخ بشير جنبلاط شخصية رئيسية في التصدي للنفوذ الأجنبي والسعي للحفاظ على استقلالية الزعامات المحلية، وقد أسهمت هذه الشخصيات في تشكيل السياسة الداخلية والتعامل مع الامتيازات الأجنبية، مما جعلهم لاعبين رئيسيين في التفاعلات التي سبقت فتنة 1860 [1].

كان للامتيازات الأجنبية آثار بعيدة المدى على الوضع في لبنان قبل فتنة 1860 فقد أسهمت في خلق تفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة بين الطوائف، مما زاد من حدة الصراعات الداخلية، كما أن هذه الامتيازات شجعت التدخلات الأوروبية المتزايدة ما أضعف سلطة الدولة العثمانية ومهد الطريق لأحداث دامية لاحقة كان أبرزها فتنة 1860 التي شهدت صدامات عنيفة بين الطوائف المختلفة[2].

بناءً على ذلك يمكن اعتبار الامتيازات الأجنبية عاملاً أساسيًا في تشكيل الديناميكيات الداخلية للبنان في تلك الفترة حيث أدت إلى إعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد، لكنها في الوقت نفسه أججت التوترات الطائفية التي تفجرت لاحقًا في صراعات دامية.

[1] فاطمة بوجلطي، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2011، ص ص 102-104

[2] كامل أمين أديب، مرجع سابق، ص 9

المبحث الثاني: العوامل المباشرة وغير المباشرة للفتنة.

لم تكن الفتنة الطائفية التي شهدها جبل لبنان في منتصف القرن التاسع عشر حدثًا عابرًا، بل جاءت نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية معقدة. فبالإضافة إلى الجذور العميقة للصراع بين الطوائف، لعبت مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة دورًا حاسمًا في تأجيج الأحداث الدامية وتصعيدها إلى مستوى غير مسبوق من العنف والاضطرابات.

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مباشرة، شملت الأحداث والقرارات السياسية التي أدت إلى اندلاع المواجهات المسلحة مثل التمردات الفلاحية وتنافس الزعامات المحلية والتحريض الطائفي إضافة إلى التدخل العثماني في شؤون المنطقة، أما العوامل غير المباشرة فقد تمثلت في التدخلات الخارجية من قبل القوى الأوروبية والتنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي زادت من حالة الاحتقان بين المكونات المحلية.

المطلب الأول: العوامل المباشرة.

بدأت هذه الفترة الدامية في شهر أبريل واستمرت نيرانها مشتعلة حتى شهر يوليو من تلك السنة المشؤومة التي شهدت أحداثًا مأساوية هزت المنطقة وأدخلتها في دوامة من العنف والدمار، ولم تكن الفتنة التي اندلعت حينها وليدة اللحظة، بل كانت جذورها تمتد إلى صيف العام السابق، حين نشب خلاف بسيط بين صبيين أحدهما ماروني والآخر موحدي درزي لكن هذا النزاع البسيط كان الشرارة الأولى التي أشعلت سلسلة من الأحداث المأساوية[1].

وفي يوم 30 أوت تجدد النزاع حين تشاجر صبي مسيحي مع آخر درزي في قرية بيت مري[2]، لكن سرعان ما تطور الخلاف إلى مواجهة دامية بعدما تدخل أنصار كل طرف،

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 605

[2] يونس مسعد، الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517-1916، دار الكتب المصرية، مصر، 1916، ص 69

مما أسفر عن مذبحة راح ضحيتها عدد كبير من القتلى وكانت الغالبية العظمى منهم من الموحدين، وما لبثت الأمور أن تصاعدت لتتحول إلى قتال عنيف بين الطائفتين حيث امتدت الاشتباكات إلى مختلف أرجاء القرية ولم تسلم حتى النساء والأطفال من نيران الفتنة إذ شهدت الأحداث مذابح مروعة أودت بحياة ما يقرب من 11,000 شخص، بينما قضى حوالي 4,000 آخرين جوعًا بسبب الحصار والمجاعات التي رافقت الصراع، كما اضطر نحو 100,000 شخص إلى الفرار من ديارهم حيث سُجلت واحدة من أبشع المجازر في دير القمر[1].

ورغم أن الدروز تكبدوا خسائر في الأرواح خلال هذه المواجهات إلا أن انتصارهم كان صادمًا ومثيرًا للدهشة، إذ إن التفوق العسكري والقدرة التنظيمية مكنتهم من إحراز تقدم كبير في المواجهات ضد خصومهم، وقد كان لهذه الأحداث تداعيات كارثية على الوضع العام في لبنان حيث أججت النزعة الطائفية وزادت التوترات الدينية، ما أدى إلى اندلاع الثورات في جنوب لبنان وسوريا خصوصًا في دمشق وحصايا وراشيا وزحلة حيث بلغ العنف أشده وأضحت البلاد مسرحًا لسفك الدماء والاعتداءات المستمرة.

وكانت الأنباء تتوالى يوميًا حول القتل والنهب والتعديات فبينما قتل مسيحيان على جسر الأولى قرب صيدا، ولقي أربعة موحدين مصرعهم على طريق الشام كما سقط ثلاثة مسيحيين في معركة أخرى على طريق مسير القاضي، حتى القوافل التجارية لم تسلم من الفوضى حيث تعرضت بغال محملة بالطحين إلى دير القمر لهجوم من قبل المسلحين، في وقت أصبحت فيه الطرقات العامة محفوفة بالمخاطر، وفي خضم هذه الأوضاع الملتهبة برز القائد الدرزي سعيد بك باعتباره زعيمًا محوريًا لقوات الموحدين، حيث أعلن استعداده لخوض المعركة المرتقبة وسط تباهي زعماء الطائفة بقدرتهم على حشد ما يصل إلى

[1] يونس مسعد، مرجع سابق، ص 70

50,000 مقاتل للدفاع عن أنفسهم ومصالحهم[1].

ومع تصاعد التوترات بدأ الذعر يتفشى في أوساط المسيحيين فهربت عائلات بأكملها إلى المناطق الحصينة مثل دير القمر وجزين، إلا أن الكثير منهم وقعوا ضحايا للنهب والقتل على يد خصومهم، الذين استغلوا حالة الفوضى للانتقام وسلب الممتلكات.

وبين عامي 1859 و1860 شهدت المنطقة موجة من الاغتيالات والاعتداءات حيث وقعت تسع جرائم قتل في كل من بيت مري وصيدا، وكانت تلك الحوادث بمثابة إشارات إنذار أولية لما هو أسوأ حيث تصاعدت أعمال العنف في مناطق متفرقة من البلاد.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم تدخل السير هنري بولفر قنصل بريطانيا آنذاك ليحذر من خطورة الأوضاع، خصوصًا بعدما تعرض بعض المسيحيين الذين كانوا في طريقهم من دير القمر إلى جزين لهجوم دموي أسفر عن مقتل العديد منهم بمن فيهم كاهن ماروني، وقد زادت هذه الجريمة من تعقيد المشهد، حيث شعر المسيحيون بأنهم مستهدفون بشكل متزايد مما دفعهم إلى رفع عريضة رسمية بتاريخ 2 ماي 1860 إلى **خورشيد باشا**[2] الحاكم العثماني في المنطقة، مطالبين بالتدخل العاجل لحمايتهم من اعتداءات الموحدين وخصوا بالذكر الشيخ يوسف عبد الملك الذي اتُهم بإحراق منازلهم وقتل رجالهم[3].

ورغم هذه الاستغاثات لم يلق خورشيد باشا اهتمامًا كبيرًا بشكاوى المسيحيين ما زاد من حدة الأزمة، وكشفت التقارير الواردة من جزيرة الطنين أن الصدر الأعظم في إسطنبول وجه لوماً شديدًا إلى خورشيد باشا بسبب تقاعسه عن احتواء الفتنة التي امتدت إلى معظم المناطق اللبنانية، إلا أن الأخير برر موقفه بأن قواته لم تكن كافية لفرض النظام ووقف

---

[1] كمال علي منذر، مرجع سابق، ص 237

[2] **خورشيد باشا:** والي بيروت وصيدا في العهد العثماني 1857 – 1860، وكان عنصراً بارزاً في فترة الاضطرابات الأمنية في جبل لبنان 1860 (ينظر: خورشيد باشا. رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وايران، تر: مصفى زهران، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2009، ص 448)

[3] كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط 7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991، ص 115

المجازر.

وهكذا استمرت الاضطرابات الدامية في تصاعد، تاركة وراءها مشاهد مأساوية من القتل والدمار، وأحداثًا شكلت نقطة فارقة في تاريخ لبنان والمنطقة بأسرها، إذ ظلت آثارها قائمة لعقود طويلة، لتكون شاهدًا على واحدة من أكثر الفترات دموية في تاريخ البلاد[1].

المطلب الثاني: العوامل غير المباشرة.

شهدت العلاقات بين الموارنة والموحدين الدروز توترات متزايدة على مدى أربعة عقود سبقت اندلاع الأحداث الدامية، وقد نشأ هذا الصراع نتيجة عوامل طائفية واجتماعية متراكمة تفاقمت بفعل التدخلات المحلية والدولية المتشابكة، ومن أبرز العوامل التي زادت من حدة التوتر عدم مشاركة الفلاحين الدروز في ثورة عام 1858، التي اقتصرت على القائمقاميتين المسيحيتين، وأدى ذلك إلى شعور الفلاحين الموارنة بأنهم يواجهون الإقطاع وحدهم مما دفعهم إلى الثورة ضد مشايخهم بدعم من رجال الدين الذين رأوا في نفوذ الإقطاعيين تهديدًا لمكانتهم.

لم يكن الدروز بعيدين عن هذه التطورات فقد قادهم مشايخهم وحرضهم عقلاؤهم على التحرك لاستعادة السيطرة على البلاد قبل أن تفلت من أيديهم، وبالفعل شنوا هجمات على جيرانهم المسيحيين في الشوف والبقاع ووادي التيم ما أسفر عن وقوع مجازر دموية، وهكذا تصاعدت المواجهات المسلحة لتتحول إلى نزاع داخلي تغذيه التوترات الطائفية والاجتماعية، حتى بات أشبه بحرب أهلية قبلية كانت في جوهرها نتيجة تراكم الاحتقان الاجتماعي والديني[2].

تمتع لبنان بحكم ذاتي جزئي داخل الدولة العثمانية مما منحه طابعًا سياسيًا واقتصاديًا خاصًا، لكن السلطنة سعت إلى إنهاء هذا الوضع، ولتحقيق ذلك استغلت الانقسامات

[1] كمال علي منذر، مرجع سابق، ص 236

[2] نبيلة قرماش، كريم حفصة، مرجع سابق، ص 40

الطائفية، خاصة بتحريض بعض مشايخ الدروز على تقويض الاستقلال اللبناني فاستجاب هؤلاء بإبداء ولائهم للسلطان مشترطين الحصول على موافقة رسمية قبل القيام بأي تحرك عسكري.

ومع حلول ربيع 1860 عاد كثير منهم إلى ديارهم بعدما أدركوا أن تنفيذ هذه المخططات قد يكون مستحيلًا دون دعم مباشر من الدولة العثمانية[1]، كما سعت فرنسا بصفتها قوة كاثوليكية أوروبية ذات طموحات استعمارية إلى تحقيق مصالحها في جبل لبنان من خلال تأجيج النزاعات الطائفية بين الموارنة والدروز، وقد عملت بدعم من رجال الدين المسيحيين على تعميق هذه الخلافات لضمان نفوذها، إما عبر إقصاء الدروز أو بإبقاء الصراع مشتعلاً بين الطرفين، وقد اعتمد الموارنة على دعم فرنسا بسبب تفوقهم العددي والاقتصادي، بينما رأت فرنسا في الفوضى الطائفية مبررًا لتدخلها العسكري تحت ذريعة حماية المسيحيين، وتشير الوثائق إلى أن العملاء الفرنسيين لم يكتفوا بتحريض الموارنة، بل حاولوا أيضًا استمالة شخصيات درزية معارضة بهدف إذكاء الفتنة الطائفية تمهيدًا لتدخل عسكري مباشر يضمن لفرنسا السيطرة على لبنان وتعويض خسائرها في عام 1840[2].

في المقابل لعبت بريطانيا دورا معاكسا إذ دعمت الدروز ليس بدافع الولاء لهم بل خدمة لمصالحها الاستراتيجية ولمنع فرنسا من توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، فقد رأت بريطانيا في دعم الدروز وسيلة فعالة لتحقيق التوازن أمام النفوذ الفرنسي، خصوصًا بعدما نجحت سابقًا في تغيير نظام الحكم في جبل لبنان عبر إطاحة بالأمراء الشهابيين الموالين لفرنسا، فقاد دبلوماسيون بريطانيون مثل المستر موشل والسير شارل نابير جهودًا لإبقاء جبل لبنان في حالة اضطراب دائم، ما حال دون إحكام أي قوة أخرى سواء فرنسا أو العثمانيين

[1] نبيلة قرماش، كريم حفصة، مرجع نفسه، ص 41

[2] ياسر الخزاعلة، دور الإدارة الامريكية والقوى الغربية في لبنان، ط 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 139

قبضتها المطلقة عليه[1].

وهكذا أسهم الصراع الفرنسي–البريطاني في تغذية الفتنة الطائفية في جبل لبنان، إذ وجد الموارنة أنفسهم مدعومين من فرنسا، بينما حظي الدروز بدعم بريطاني ما جعل النزاع يتخذ أبعادًا دولية معقدة أدت إلى تصاعد حدته واستمراره لفترة طويلة.

[1] رياض غنام، مصدر سابق، ص 358

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في الفصل نجد ان هذه الفتنة جاءت نتيجة تراكمات طويلة من الصراعات بين الموارنة والدروز تفاقمت بفعل التدخلات الخارجية والتغيرات الإدارية العثمانية، فقد ساهمت الإصلاحات العثمانية ومحاولات فرض نظام حكم جديد في جبل لبنان في تأجيج التنافس بين الطوائف، مما أدى إلى تفاقم التوترات وتحولها إلى مواجهات دموية.

إلى جانب العوامل الداخلية لعبت القوى الأوروبية دورا بارزا في تعميق الانقسامات الطائفية من خلال الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية والتي ساهمت في تعزيز نفوذ بعض الطوائف على حساب أخرى، كما أدى التنافس بين القوى الغربية لا سيما بين فرنسا وبريطانيا إلى زيادة التوترات في المنطقة حيث دعمت كل منهما فئة معينة وفقًا لمصالحها الاستعمارية، وفي ظل هذه الظروف تهيأت الأرضية لاشتعال الفتنة عام 1860 والتي مثلت واحدة من أبرز الأحداث الدامية في تاريخ لبنان الحديث.

الفصل الثالث: أحداث فتنة 1860 ودور القوى الأجنبية

تمهيد.

المبحث الأول: مسار أحداث فتنة 1860.

المطلب الأول: اندلاع النزاع بين الموارنة والدروز.

المطلب الثاني: امتداد الفتنة إلى دمشق.

المبحث الثاني: التدخل الأجنبي ونتائجه.

المطلب الأول: أدوار القوى الأجنبية في النزاع

المطلب الثاني: نتائج فتنة لبنان 1860 والتدخل الأجنبي فيها

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تُعتبر فتنة 1860 في لبنان والتي امتدت حتى دمشق واحدة من أكثر الفترات اضطرابًا ودموية. هذه الأحداث لم تكن مجرد صراع محلي بين الطوائف، بل كانت نتاجًا لتفاعل معقد بين عوامل داخلية وخارجية، اجتماعية وسياسية، أدت إلى تفجير الوضع في المنطقة. لقد مثّلت هذه الفتنة منعطفًا تاريخيًا كشف عن هشاشة النسيج الاجتماعي في ظل نظام إقطاعي طائفي، وعن الدور الكبير الذي لعبته القوى الخارجية في تأجيج الصراعات أو احتوائها.

في هذا السياق، يأتي هذا الفصل ليتناول بالتحليل مسار أحداث فتنة 1860، بدءًا من جذورها الاجتماعية والسياسية، مرورًا بتفاصيل الصراع بين الموارنة والدروز، وصولًا إلى امتداد تأثيرها إلى دمشق وما تلاها من تدخلات أجنبية. كما يسلط الضوء على النتائج التي ترتبت على هذه الأحداث، خاصة فيما يتعلق بنظام الحكم في جبل لبنان، والذي تحول من نظام القائمقاميتين إلى نظام المتصرفية تحت إشراف دولي.

المبحث الأول: مسار أحداث فتنة 1860.

مثّلت فتنة 1860 في لبنان ودمشق منعطفًا حاسمًا في تاريخ المنطقة، حيث شهد جبل لبنان تصاعدًا في التوترات الطائفية بين الموارنة والدروز، مما أدى إلى اندلاع موجة من العنف والمجازر. جاءت هذه الأحداث نتيجة تراكمات اجتماعية وسياسية معقدة، تفاقمت بفعل تدخل القوى الإقليمية والدولية، وقد امتد تأثير هذه الفتنة إلى دمشق، حيث وقعت مذابح طالت المسيحيين، ما استدعى تدخلًا دوليًا غيّر معادلات الحكم في جبل لبنان.

المطلب الأول: اندلاع النزاع بين الموارنة والدروز.

في عام 1859 شهدت مقاطعة كسروان انتفاضة فلاحية كبرى قادها الفلاحون الموارنة ضد أسيادهم من الإقطاعيين الموارنة وذلك بقيادة أحد الفلاحين البارزين **طانيوس شاهين**[1]، جاءت هذه الانتفاضة نتيجة لتراكم الظلم والاستغلال الذي مارسه الإقطاعيون على الفلاحين لعقود طويلة، حيث عانوا من فرض الضرائب الباهظة وسوء المعاملة والحرمان من أبسط حقوقهم، وقد تمكنت الانتفاضة من تحقيق هدفها الأساسي إذ نجح الفلاحون في بسط سيطرتهم على كسروان وطرد الإقطاعيين منها، مما شكل تحولًا كبيرًا في الواقع الاجتماعي والسياسي في المنطقة[2].

لم يكن لهذا الانتصار أثر محلي فحسب بل امتد تأثيره إلى الفلاحين الموارنة في القائمقامية الدرزية حيث كانوا يعانون من الهيمنة ذاتها التي فرضها الإقطاعيون الدروز، ومع انتشار أخبار انتفاضة كسروان وانتصار الفلاحين فيها بدأت شرائح واسعة من الموارنة

---

[1] **طانيوس شاهين (1815–1895):** هو قائد شعبي لبناني من منطقة كسروان، قاد ثورة الفلاحين سنة 1858 ضد الإقطاع الماروني مطالبًا بالعدالة الاجتماعية. يُعتبر من أوائل من ناهضوا النظام الإقطاعي في جبل لبنان وسعى لتأسيس حكم شعبي عُرف بـ"جمهورية الفلاحين". شكّلت حركته منعطفًا في تاريخ الحراك الاجتماعي اللبناني في ظل الحكم العثماني (ينظر : أنطوان سلامة، طانيوس شاهين، من منازلة الإقطاع إلى عجز الثورة، 1858–1859، دار النهار للنشر، بيروت، 2012، ص 11)

[2] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 604

في القائمقامية الدرزية تحلم بتحقيق مكاسب مماثلة، مستلهمة تجربة إخوتهم في القائمقامية النصرانية، وقد وجدت هذه الرغبة دعمًا وتحريضًا مباشرًا من الكنيسة المارونية، التي كانت ترى في الإقطاع الدرزي عائقًا أمام توسع نفوذها، خاصة بعد نجاحها في إضعاف آل الخازن، أقوى العائلات الإقطاعية المارونية في جبل لبنان[1].

بدأ الفلاحون الموارنة في القائمقامية الدرزية يجاهرون برفضهم لسلطة المشايخ الدروز معلنين تمردهم العلني على النظام الإقطاعي الذي فرض عليهم لعقود، أمام هذا التهديد لم يجد المشايخ الدروز وسيلة أفضل لحماية نفوذهم سوى إثارة النزعة الطائفية بين أبناء طائفتهم، على أمل أن يلتف الدروز حولهم لحماية سلطتهم من خطر التمرد الفلاحي المتصاعد، وهكذا تحولت الانتفاضة الفلاحية من مجرد حركة اجتماعية تهدف إلى تحقيق العدالة إلى عامل مؤجج للصراعات الطائفية التي كان لها أثر بالغ في مستقبل جبل لبنان والمنطقة ككل[2].

في أواخر اوت 1859 اندلعت مشاجرة بين صبيين من قرية بيت مري أحدهما درزي والآخر ماروني، وسرعان ما تطورت هذه المشاجرة البسيطة إلى صراع أوسع عندما تدخلت عائلات الصبيين للدفاع عن أبنائهم، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر بين الطائفتين، ولم يقتصر القتال على قرية بيت مري بل امتد إلى القرى المجاورة حيث اندلعت الاشتباكات بين الموارنة والدروز وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من الطرفين[3].

في خضم هذه الاضطرابات قاد الشيخ يوسف عبد الملك وهو أحد القادة الدروز البارزين، هجوماً على القرى المارونية الواقعة شمال الشوف، بالإضافة إلى القرى المجاورة لبيت مري. أسفر هذا الهجوم عن دمار واسع، حيث تم إحراق العديد من منازل الموارنة ما

[1] موسى إبراهيم، تاريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصر من عهد الإمارة الى اتفاق الدوحة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص 47

[2] أحمد طربين، ازمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية 1842-1861، ط 2، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1990، ص 124

[3] موسى ابراهيم، مصدر سابق، ص 147

زاد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة[1].

أمام هذه الفوضى سارع خورشيد باشا الوالي العثماني إلى التدخل لإيقاف القتال ومنع تفاقم الأزمة خاصة وأن استمرارها قد يفتح المجال أمام التدخل الأوروبي في شؤون جبل لبنان، وقد حاول خورشيد باشا تهدئة الأوضاع عبر عقد صلح بين الأطراف المتنازعة إلا أن الموارنة رفضوا المصالحة دون محاسبة الشيخ يوسف عبد الملك على الهجمات التي قادها ضدهم، غير أن والي صيدا رفض اعتقاله مما جعل الصلح هشاً ومؤقتاً، ومع حلول فصل الشتاء وتساقط الثلوج بكثافة أصبح استمرار القتال صعباً ما أدى إلى تهدئة الأوضاع بشكل مؤقت، لكن التوترات الطائفية ظلت قائمة مما مهد لاحقاً لصراعات أكثر عنفاً في جبل لبنان[2].

لم يكن الصلح الذي عقد بين الدروز والموارنة سوى هدنة مؤقتة استغلها الطرفان للتحضير لحرب جديدة أكثر شمولاً، فخلال فصل الشتاء، انتقل زعماء الدروز إلى بيروت وأقاموا بالقرب من خورشيد باشا، حيث عقدوا اجتماعات متعددة معه ومع مسؤولين عثمانيين آخرين، وقد أثارت هذه اللقاءات مخاوف الموارنة الذين اعتبروا أن العثمانيين والدروز يحيكون مؤامرة ضدهم ويخططون لإبادتهم وزادت هذه الشكوك حدة التوتر الطائفي بين الطرفين[3].

استغل الدروز هذه الفترة في تعزيز قوتهم العسكرية فقام زعماؤهم بتهيئة الفلاحين الدروز عسكرياً ومعنويا وحثوهم على القتال عبر نشر أفكار طائفية مناهضة للموارنة مما زاد من استعدادهم للحرب، وفي المقابل عمل الموارنة على تعبئة صفوفهم بقيادة البطريرك بولس

[1] سوسن سليم، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية فتنة الشام أسبابها ونتائجها السياسية 1860-1864، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص 244

[2] سوسن سليم، مصدر نفسه، ص 246

[3] ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، د د ن، مصر، 1908، ص 156

مسعد[1] لمواجهة أي هجوم محتمل حيث صور الصراع على أنه حرب دينية مقدسة تهدف إلى القضاء على الدروز الذين اعتبرهم أعداءً للمسيحية، ولم يقتصر دوره على التحريض الديني فقط بل سخّر أموال الكنيسة بالكامل لدعم المجهود الحربي، وأمر بدفع مائتي قرش لكل مقاتل ماروني ينضم إلى صفوف القتال إضافة إلى تخصيص خمسة قروش يومياً لعائلات المقاتلين بهدف توفير الدعم المادي والمعيشي لهم[2].

إلى جانب البطريرك مسعد برز المطران طوبيا عون كأحد المحرضين الرئيسيين على الحرب حيث أصدر بيانات تدعو الموارنة إلى القتال وعمل على تمويل المقاتلين وتزويدهم بالسلاح والذخيرة، كما أنشأ لجنة بيروت للدفاع عن الموارنة التي كُلِّفت بوضع الخطط العسكرية وإدارة المعارك، وشكل في بيروت تنظيماً عسكرياً سرياً يُعرف باسم "رابطة الشباب الموارنة"، والذي كان هدفه الأساسي تدريب الشباب الماروني على القتال وتنفيذ العمليات العسكرية ضد الدروز ولم يكن المطران بطرس البستاني بعيداً عن هذه التحضيرات، حيث ركز جهوده على تعبئة موارنة وادي التيم، وحثهم على الاتحاد ضد الدروز استعداداً للمعارك القادمة[3].

في التاسع والعشرين من ماي 1860 انفجرت الفتنة مجدداً عندما شن الدروز هجوماً على الموارنة في قرية بيت مري، ورغم المقاومة التي أبدتها الميليشيات المارونية المحلية، فإن دروز القرى المجاورة سارعوا إلى مؤازرة إخوانهم في بيت مري مما رجح كفتهم في المعركة، وأسفر عن مقتل عدد كبير من الموارنة وفرار من تبقى منهم إلى مناطق أكثر أمناً،

---

[1] **البطريرك بولس مسعد (1806–1890)** بطريرك الموارنة من 1854 إلى 1890، كان شخصية دينية بارزة لعبت دورًا مركزيًا في الحياة السياسية والدينية لجبل لبنان في القرن 19 ساهم في تأجيج فتنة 1860 من خلال دعمه الصريح للإقطاع الماروني ومعارضته للمشاركة الدرزية في الحكم. شجع على تدخل فرنسا لصالح الموارنة، مما زاد من حدة التوتر الطائفي. كما اتخذ مواقف متشددة عززت الخطاب الطائفي وأضعفت فرص التسوية (ينظر: اغسطين البستاني، "البطريرك بولس مسعد 1806–1890"، مجلة المشرق، ع 10، دار المشرق، لبنان، 1930، ص ص 722–723)

[2] شاهين مكاريوس، مصدر سابق، ص 130

[3] Baptsitin Poujoulat, La Verite Sur la Syrie Voyaeurs d'Orient, Dar Lahad, Khater, Beyrouth, 1986, pp.88-89

ولم يتوقف القتال عند هذا الحد، بل امتد ليشمل مناطق أخرى حيث قامت عشيرة آل تلحوق بقيادة الشيخ حسين تلحوق مدعومة بمقاتلين من دروز المتن بشن هجوم واسع النطاق على منطقة المتن، وفي اليوم التالي لمعركة بيت مري هاجموا بلدة بعيدا حيث ألحقوا هزيمة كبيرة بالموارنة، وكبدوا سكانها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ما أدى إلى تفاقم الصراع الطائفي وجرّ جبل لبنان إلى دوامة من العنف والدمار[1].

وبعد الهزيمة القاسية التي مني بها الموارنة في المتن وبعيدا، طلب المطران طوبيا عون من القائد الفلاحي طانيوس شاهين أن يتحرك بسرعة لنصرة أبناء طائفته في المتن وشنّ هجوم على الشوف معقل الدروز لاستعادة التوازن العسكري في الصراع، فاستجاب طانيوس شاهين لطلب المطران وانطلق على رأس قوة قوامها خمسمائة فارس ماروني، لكن محاولته باءت بالفشل إذ كانت القوات العثمانية بقيادة خورشيد باشا تترقب أي تحرك ماروني قد يهدد الاستقرار أو يستفز الدروز، حيث أرسلت السلطات العثمانية قوة عسكرية تصدت لجيش شاهين وأجبرته على التراجع خائباً إلى كسروان، ما أدى إلى تثبيط معنويات الموارنة في تلك المرحلة من النزاع[2].

لم تكن هذه المعارك سوى بداية لحرب أكثر اتساعاً بين الطائفتين، ففي الأول من جوان 1860 شنّ الدروز هجوماً عنيفاً على بلدة دير القمر أحد أبرز معاقل الموارنة في الشوف، وكذلك على جزين وسط غياب أي تدخل من القوات العثمانية التي التزمت موقف المتفرج، ونتيجة لهذا الهجوم اضطر الموارنة إلى الهروب الجماعي من دير القمر باتجاه صيدا بعد أن قُتل العشرات منهم وتركت البلدة عرضةً للسلب والنهب[3].

أتاحت هذه الانتصارات التي حققها الدروز في الشوف والمتن الفرصة لانتشار القتال

---

[1] إسكندر بن يعقوب أبكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، مخطوطة حققها وعلق عليها عبد الكريم إبراهيم السمك، رياض الريس للكتب والنشر، ط 1، لبنان، 1987، ص 128

[2] لويس شيخو اليسوعي، نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام 1840– 1860، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1927، ص 13

[3] شفيق سليمان، مرجع سابق، ص 102

في مناطق أخرى، وشجعت دروز باقي المقاطعات على الانتقام من الموارنة في مناطقهم، وفي الثالث من جوان 1860، هاجم دروز وادي التيم الموارنة المتجمعين في بلدة حاصبيا، حيث أوقعوا فيهم خسائر كبيرة، ما أجبرهم على الفرار من البلدة حفاظاً على أرواحهم، وفي اليوم التالي استغل الدروز حالة الذعر التي أصابت الموارنة وعدم تدخل القوات العثمانية، فشنوا هجوماً على بلدة راشيا القريبة من حاصبيا، واستمر القتال العنيف حتى الخامس من جوان حين تمكن الدروز من السيطرة على البلدة بعد أن نفدت ذخيرة المقاتلين الموارنة، مما دفعهم إلى الهروب مع عدد من الأمراء الشهابيين إلى قلعة آل شهاب في البلدة[1].

مع تفاقم الأوضاع تدخل قناصل الدول الأوروبية في دمشق الذين مارسوا ضغوطاً على والي المدينة أحمد باشا لإنقاذ الموارنة المحاصرين في قلعة راشيا ونقلهم بأمان إلى دمشق تحت حماية مشددة، فاستجاب الوالي لهذه الضغوط وأرسل جنوده في العاشر من جوان 1860 لإخراج المحاصرين وتأمين طريقهم إلى دمشق، إلا أن هذا التدخل لم يكن كافياً لحمايتهم بالكامل إذ تعرض الموارنة أثناء خروجهم من البلدة إلى هجوم شرس من قبل الدروز، الذين قتلوا العديد منهم تحت أنظار القوات العثمانية التي لم تحرك ساكنا، وكانت تلك المذبحة واحدة من أكثر الأحداث دموية في النزاع، حيث أُرسلت رؤوس الأمراء الشهابيين الذين قُتلوا في الهجوم إلى الزعيم الدرزي سعيد بشير جنبلاط، في مشهد يعكس حجم الوحشية التي بلغتها الحرب الطائفية في جبل لبنان[2].

بعد سيطرة الدروز على وادي التيم بدأ القلق يتصاعد بين موارنة زحلة الذين أدركوا أن مدينتهم قد تكون الهدف التالي للهجمات، وخوفاً من هجوم درزي وشيك شرعوا بتحصين بلدتهم من الناحية الجنوبية عبر حفر خندق دفاعي، كما أرسلوا نداء استغاثة إلى أبناء طائفتهم في المقاطعات الشمالية من جبل لبنان، طالبين تعزيزات لمساعدتهم على صد أي هجوم محتمل، وجاء هذا النداء إثر تقدم الدروز نحو منطقة النفاع حيث كانوا يستعدون لشن

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 606

[2] مارون رعد، مصدر سابق، ص ص 204-205

هجوم واسع على زحلة[1].

استجابةً لهذه الاستغاثة تطوع نحو ألفي مقاتل ماروني بقيادة يوسف بطرس كرم، وتحركوا من المتن بهدف الدخول إلى زحلة ومساندة أهلها، إلا أن تدخل خورشيد باشا حال دون ذلك حيث أقنع المقاتلين بعدم مواصلة طريقهم إلى زحلة معتبراً أن المهمة محفوفة بالمخاطر وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة، بالإضافة إلى ذلك كان يوسف بطرس كرم يطمح إلى نيل منصب القائمقام ولم يكن يريد إغضاب السلطات العثمانية خاصة والي صيدا، خشية أن تؤثر مغامرته العسكرية على طموحاته السياسية، وفي الوقت ذاته رفض القائمقام الأمير بشير أحمد أبي اللمع تقديم أي دعم للزحليين مبرراً ذلك بأنهم أعلنوا انفصالهم عن القائمقامية، فتركهم لمصيرهم كما أنه لم يرغب في استعداء الدولة العثمانية[2].

على الرغم من تخلي القيادات المارونية عنهم لم يستسلم أهالي زحلة بل قرروا شن هجوم استباقي على الدروز في منطقة البقاع، وفي 14 جوان 1860 خاض الطرفان معركة عنيفة لكنها انتهت لصالح الدروز، مما اضطر الموارنة إلى التراجع نحو بلدتهم والتحصن داخلها استعداداً لمعركة دفاعية حاسمة[3].

وفي 18 جوان 1860 وصلت قوات الدروز التي عززت بآلاف المقاتلين من دروز حوران والبقاع ووادي التيم، بالإضافة إلى مقاتلين من الشيعة في البقاع ليصل عددهم إلى نحو ثمانية آلاف مقاتل، ففرض هذا الجيش حصاراً محكماً على زحلة من جميع الجهات ليجد سكانها أنفسهم في وضع يائس دون دعم خارجي، وبسبب تقاعس طانيوس شاهين ويوسف بطرس كرم عن إرسال المساعدات العسكرية، تمكن الدروز من اقتحام البلدة وأحرقوا بيوتها، وارتكبوا مذبحة مروعة راح ضحيتها نحو ألفي ماروني في واحدة من أكثر المجازر

[1] شفيق سليمان، مصدر سابق، ص 109

[2] مارون رعد، مصدر سابق، ص 106

[3] مارون رعد، نفس المصدر، ص 111

دموية خلال تلك الأحداث[1].

أثارت هذه المجازر ردود فعل غاضبة في الأوساط الأوروبية وواجهت الحكومة العثمانية ضغوطاً متزايدة لإعادة الأمن إلى جبل لبنان، وتحت هذا الضغط سارع السلطان عبد المجيد الأول في الأول من جويلية 1860، إلى إرسال وزير خارجيته **فؤاد باشا**[2] إلى جبل لبنان، ومنحه صلاحيات واسعة للسيطرة على الأوضاع وإخماد الفتنة الطائفية، كما أوعز إلى خورشيد باشا بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لإنهاء العنف وعقد صلح بين الطائفتين لتجنب أي تدخل أوروبي مباشر في شؤون الدولة العثمانية[3].

وبالفعل تمكن والي صيدا من التوسط لعقد صلح بين الدروز والموارنة، وتم التوصل إلى اتفاق سلام في 6 جويلية 1860، بعد أن نجح في إقناع زعماء الطائفتين بالمصالحة، ونص صك الصلح الذي وقعه القائمقامان الماروني والدرزي إضافة إلى أصحاب الإقطاعيات وأعضاء مجلسي القائمقاميتين على عدة بنود من بينها: عدم مطالبة أي من الطرفين بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بهما، ومعاقبة أي فرد يحاول الإخلال بالأمن بعد توقيع الاتفاق، بالإضافة إلى دعوة جميع الزعماء إلى الاتحاد والعمل المشترك لمنع تكرار مثل هذه الحروب الطائفية مستقبلا[4].

ورغم توقيع الصلح ظلت التوترات الطائفية قائمة وكان من الواضح أن جذور الصراع لم تُستأصل بالكامل، مما جعل المنطقة عرضةً لاضطرابات مستقبلية، وأدى لاحقاً إلى إعادة النظر في نظام الحكم في جبل لبنان خاصة مع تصاعد الضغوط الأوروبية التي دفعت نحو

---

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 606

[2] **فؤاد باشا (1814–1869)**: هو رجل دولة عثماني بارز ووزير إصلاحات خلال عهد السلطان عبد المجيد الأول، أُرسل إلى دمشق عام 1860 كمفوض سامٍ بعد الفتنة الطائفية التي استهدفت المسيحيين، حيث قام بإجراءات صارمة لإعادة النظام، شملت محاكمات وإعدامات وإعادة إعمار الأحياء المتضررة. لعب دورًا محوريًا في استعادة هيبة الدولة العثمانية ومنع التدخل الأوروبي المباشر (ينظر: جرجي زيدان، مصدر سابق، ص 253)

[3] عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث 1517– 1920، وثائق منشورة، جامعة بيروت العربية، لبنان، 1974، ص 435

[4] عبد العزيز سليمان نوار، مصدر نفسه، ص 441

فرض نظام المتصرفية العثماني عام 1861، في محاولة لإنهاء النزاعات الطائفية في المنطقة[1].

المطلب الثاني: امتداد الفتنة إلى دمشق.

استيقظ المسيحيون صباح يوم في 8 جويلية 1860 ليجدوا أبواب منازلهم، جدرانها وأرضيات الأزقة مغطاة بإشارات الصليب التي رسمها بعض المشاغبين خلال الليل، بهدف استفزاز المسيحيين وإجبارهم على الدوس على رموزهم الدينية[2]، وردًّا على ذلك قام حاكم دمشق أحمد باشا بتقييد هؤلاء الفتيان بالسلاسل وأمرهم بحمل مكانس الزبالين وساقهم في موكب عبر شوارع دمشق وصولًا إلى الحي المسيحي لتنظيفه[3].

إلا أن هذا العقاب لم يلقَ استحسان الحشود المسلمة التي تجمعت حولهم، إذ اعتبروا أن إهانة هؤلاء الفتيان بمثابة تجاوز من المسيحيين، مما أجج مشاعر الغضب لديهم، وعند وصول الموكب إلى باب البريد القريب من الجامع الأموي، تصاعدت حدة التوتر فهاجمت الجموع الحراس القلائل المرافقين للموكب وأطلقت سراح المساجين، ومع خروج المصلين من الجامع على وقع الضوضاء واطلاعهم على ما حدث علت الهتافات المناهضة للمسيحيين وسرعان ما تحولت الجموع الغاضبة إلى هجوم على الحي المسيحي.

وسرعان ما انتشرت أنباء التمرد في أحياء دمشق، فتوافدت الجماعات المتعصبة من الشاغور والميدان والأكراد من الصالحية والدروز من جرمانا لينضموا إلى الاعتداء على الحي المسيحي، وفي غضون ساعات قليلة اكتظ الحي بالمهاجمين مما كشف أن الفتنة لم تكن مجرد رد فعل عفوي، بل كانت مدبرة وجميع الأطراف كانوا مستعدين لها، ولم يكن الدافع الوحيد لهذه الاعتداءات العداء للمسيحيين، إذ شارك في الهجوم العديد من قطاع

[1] ماجد حمدان بهير، مرجع سابق، ص 607

[2] غسان كرياكي، مذبحة المسيحيين في دمشق 1860، مرجع سابق.

[3] فدوى النصيرات، مرجع سابق، ص 12

الطرق والبدو بدافع الطمع والسلب[1].

وفقًا لرواية أخرى فإن ما حدث في تلك الليلة كان نتيجة مكيدة دبرها أحمد باشا بهدف إشعال الفتنة بين المسلمين والمسيحيين في دمشق، مما أسهم بشكل كبير في تفاقم الأحداث، فقد بدأ ينشر الشائعات عبر أعوانه، مدعيًا أن المسيحيين يخططون لشن هجوم على أحياء المسلمين والقضاء عليهم[2].

وبدأ الوالي بالتحضير لما سيحدث فيما سادت حالة من التوتر والقلق بين الأهالي، الذين اعتقدوا أن المواجهة باتت وشيكة، وفي خطوة مثيرة للريبة أرسل أحمد باشا فرقة من جنوده إلى باب توما الحي المسيحي متذرعًا بحماية سكانه بينما كان في الواقع يبحث عن وسيلة لإثارة المسلمين ودفعهم للهجوم.

وقد تحقق ذلك عندما أمر بإحضار ثلاثة صبيان مسلمين ووجه إليهم تهمة إهانة الصليب علنًا، فقام بتقييدهم بالحبال ثم أرسلهم مع مجموعة من جنوده إلى الحي المسيحي، حيث أُجبروا على كنس الشوارع ورشها بالماء، وعندما رأى الأهالي أبناءهم في هذا الوضع المهين انتفضوا غضبًا، وزاد من تأجيج الموقف ادعاء الجنود أن الفتية قد أصبحوا عبيدًا للمسيحيين عقابًا لهم على إهانة الصليب، مما دفع المسلمين إلى شن هجوم واسع على الحي المسيحي، محققين بذلك مخطط أحمد باشا، ويُستدل على تورط الوالي في هذه الأحداث من خلال سلوك جنوده، الذين لم يكتفوا بعدم منع الاعتداءات بل حالوا دون هروب المسيحيين، مما حول الحي إلى ساحة معركة مشتعلة كان المسيحيون فيها في موقف الدفاع بينما قاد المسلمون الهجوم.

وقد بدى وجهاء دمشق عاجزين عن السيطرة على الوضع، ومع ذلك تصاعدت أعمال العنف ضد المسيحيين، إذ قام بعض الدروز بالاعتداء على أملاك ومزارع عدد من أعيان دمشق، وفي الوقت ذاته تآمر أحمد باشا، والي الشام مع خورشيد باشا والي صيدا

[1] غسان كرياكي، مذبحة المسيحيين في دمشق 1860، مرجع سابق، ص 3

[2] شاهين مكاريوس، مصدر سابق، ص 227

وبيروت على تنفيذ مذابح بحق المسيحيين، مما أدى إلى تصاعد مشاعر الخوف لديهم[1].

وفي النهاية تحققت أسوأ المخاوف إذ شنت الحشود هجومًا واسعًا على الحي المسيحي، حيث اندلعت المذبحة، وسرعان ما تحولت الفتنة إلى موجة عنف جامحة، إذ تعرض المسيحيون للضرب بالعصي والسيوف، بينما انتشرت أعمال القتل والنهب، في ظل فوضى لا يمكن كبح جماحها بسهولة[2].

لم يبادر أحمد باشا ولا أي من العلماء إلى النزول إلى الشوارع لوقف الفوضى الدامية، بينما خرج الأمير عبد القادر الجزائري مع رجاله في محاولة لاحتواء العنف، عند لقائه بمجموعة من المسلمين الثائرين المتجهين إلى الحي المسيحي ألقى الأمير خطابًا مؤثرًا، عاتبهم فيه على وحشية ما يحدث محاولًا إقناعهم بالتراجع، غير أن المتظاهرين ردوا عليه بغضب قائلين: "ابتعد عنا... أنت الذي كنت أعظم ذبّاح للمسيحيين، تأتي الآن لتمنعنا من ذبحهم هنا في مدينتنا؟"، ثم اندفعوا إلى الأمام وخلال ثلاث ساعات كان الحي المسيحي يشتعل كأوراق متناثرة في مهب الريح[3].

استمرت أعمال النهب والقتل والحرق بلا توقف من التاسع إلى السادس عشر من جويلية، حتى تدخلت القنصلية الفرنسية للإشراف على جهود إنقاذ المسيحيين، وفي هذه اللحظة اتخذ الأمير عبد القادر الجزائري زمام المبادرة حيث جمع حوالي ألفي رجل من أتباعه الجزائريين وسارع بجمع المسيحيين اللاجئين مؤمنًا لهم الحماية داخل منزله، ثم نظم عملية ترحيلهم إلى قلعة دمشق وطلب من الوالي ضمان سلامتهم هناك[4].

لم يقتصر تدخل الأمير على هذا بل أمر رجاله بإنقاذ أي مسيحي يصادفونه بمن

---

[1] فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1993، ص 25

[2] حرحوش كريمة، الامير عبد القادر واسهاماته في النهضة العربية بالجزائر وبلاد الشام بين النظري والتطبيقي 1832-1860، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة احمد بن بلة، وهران، 2018، ص 231

[3] سوسن سليم، مرجع سابق، ص 313

[4] فدوى النصيرات، مرجع سابق، ص 13

فيهم النساء اللاتي تم تعريتهن في الفوضى، حيث قام الجزائريون بشراء ملابس لهن وحمايتهن ثم اقتادوهن إلى دار الأمير ليتم لاحقًا نقل اللاجئين إلى القلعة، وفي هذه الأثناء ساد جو من الرعب والخراب المدينة، حيث هُجرت الأسواق وتحولت الشوارع إلى ساحات لدوريات الحرس المتجول[1].

عند وصول الأمير عبد القادر وجنوده إلى القلعة، طالب الوالي بتوفير الحماية للمسيحيين المحتمين داخلها وسرعان ما انضم الآباء **اللعازريون**[2] وراهبات المحبة إلى جهود الإغاثة، مقدمين الماء والطعام للضحايا، لقد كان المشهد مؤلمًا إذ اكتظت القلعة بأحد عشر ألفًا من الناجين المنكوبين في وضع يُدمي القلوب، فواصل الأمير عبد القادر جهوده الإنسانية لمدة عشرة أيام ولم تتوقف المجازر إلا في 18 جويلية، عند وصول والي دمشق الجديد فؤاد باشا ومعه ثلاثة آلاف جندي نظامي فرضوا السيطرة على المدينة، وأمروا المسيحيين بمغادرة القلعة بأمان[3].

في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تمر بظروف عصيبة، وتسعى جاهدة للحفاظ على وحدتها ومنع تفكك أقاليمها، وكذلك التصدي للتدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية، تسببت أحداث دمشق في إثارة الرأي العام الأوروبي، ولا سيما في فرنسا، وإدراكًا لخطورة الموقف ورغبة في تجنب أي مواجهة عسكرية مع القوى الأوروبية، سارع السلطان العثماني لاتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الوضع، فأرسل أحد أقوى قادة جيشه مانحًا إياه صلاحيات غير محدودة لإعادة الاستقرار وإرساء العدالة[4].

---

[1] فيليب الخازن، فريد الخازن، مجموعة من المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، مج 3، دار الرائد اللبناني، بيروت، 1983، ص 181

[2] **اللعازريون:** رهبنة كاثوليكية أنشأها في باريس عام 1625م القديس فنسان دو بول، وهي تُعْنَى بالتعليم في المقام الأول. هو مجتمع كاثوليكي للحياة الرسولية ذو الحق البابوي للرجال أسسه فنسنت دي بول.، اما في دمشق فقد اسس المدرسة الابوين اغندولفي وفيريو سنة 1783 (ينظر: غانية بعيو، مرجع سابق، ص 28)

[3] سوسن سليم، مرجع سابق، ص 320

[4] غسان كرياكي، مذبحة المسيحيين في دمشق 1860، مرجع سابق، ص 3

شكلت هذه الأحداث فرصة للحكومة العثمانية لتعزيز سيطرتها على دمشق، حيث تولى فؤاد باشا الوالي العثماني الجديد مهمة استعادة النظام بسرعة وحزم، ولتفادي التدخل الفرنسي تحت ذريعة "حماية المسيحية الشرقية" سعى إلى تحقيق تسوية عادلة وسريعة تعوض المجتمع المسيحي عن خسائره، فأنشأ لجنة تضم شخصيات بارزة من دمشق من المسلمين والمسيحيين، لتقدير التعويضات عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بسكان باب توما، كما قام باعتقال ونفي وإعدام عدد من كبار الوجهاء والمسؤولين المسلمين، متهمًا إياهم بالتقاعس عن منع المجازر التي أودت بحياة ما يقرب من ستة آلاف شخص[1].

ومع نهاية شهر أوت نُفذت العقوبات وشملت الإعدامات والنفي شخصيات بارزة من دمشق خاصة من معارضي الإصلاحات، ورغم ذلك تجنب فؤاد باشا إعدام زعماء المجلس المحلي، مما سمح بتحجيم نفوذهم وتحويل ميزان القوى لصالح السلطات العثمانية.

أما نتائج التحقيقات التي كُلّف بها فؤاد باشا فقد قضت بإعدام كل من تورط في القتل والنهب والسلب بينما حكم على بعض القادة، ومن بينهم علماء ووجهاء بالنفي خارج دمشق، وكان من بين المنفيين: عبد الله الحلبي شيخ علماء دمشق، وعمر الغزي أبرز أعيانها، طاهر الأموي مفتي المدينة، أحمد العجلاني نقيب دمشق، أحمد الحسيبي ومحمد العظمة عضوا مجلس الإدارة.[2]

صدر عفو سلطاني بعد ذلك أعاد للمُدانين من الدمشقيين مكانتهم بفضل جهود فؤاد باشا، رغم إدانتهم بأحداث العنف، وقد حمّل المسيحيون زعماء المجتمع المسلم مسؤولية التقصير في حمايتهم مما دفع فؤاد باشا لإصدار أحكام على أفراد من مختلف الفئات بين من حرضوا على العنف ومن تقاعسوا عن منعه.

غير أن القسوة العثمانية في التعامل مع الموقف لم تكن بلا دوافع أعمق؛ فقد كان العلماء الذين تداخلت مصالحهم مع مصالح الدولة يستخدمون أجهزة الحكم لدعم أهدافهم،

[1] فيليب خوري، مصدر سابق، ص 93

[2] فدوى النصيرات، مرجع سابق، ص 14

بينما عارضوا في الوقت ذاته العديد من الإصلاحات العثمانية الصادرة عن إسطنبول، واستكمالًا للتحقيقات وجّه فؤاد باشا قواته إلى مختلف أحياء دمشق حيث بدأ الجنود في استجواب الأهالي حول الممتلكات المنهوبة من الحي المسيحي، وأُلقي القبض على عدد من أعيان المدينة وضباط القوات المتمركزة هناك لمحاكمتهم[1].

وفي خطوة أخرى لاستعادة النظام أصدر فؤاد باشا بيانًا عامًا طالب فيه السكان بإعادة جميع الممتلكات المنهوبة وتسليم أي أشخاص، سواء رجال أو نساء أو أطفال كانوا قد احتُجزوا في منازلهم خلال أعمال الشغب، كما طلب من القنصليات تزويده بقوائم سرية تضم أسماء الأفراد الذين يُعتقد أنهم شاركوا في الفتنة لضمان محاسبتهم أمام العدالة[2].

[1] حرحوش كريمة، "الامير عبد القادر في ربوع الشام وموقفه من الفتنة الطائفية 1856-1860"، مجلة عصور، مج 19، ع 1، جامعة وهران، 2020، ص 56

[2] فيليب حتى، مصدر سابق، ص 534

المبحث الثاني: التدخل الأجنبي ونتائجه.

شهدت لبنان في عام 1860 واحدة من أكثر الفترات اضطرابًا في تاريخها الحديث، حيث اندلعت فتنة طائفية بين الموارنة والدروز، مما أسفر عن مذابح وأحداث عنف هزّت المنطقة، ولم يكن هذا النزاع معزولًا عن السياق الدولي إذ لعبت القوى الأجنبية مثل فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية أدوارًا محورية في تصعيد الأحداث أو احتوائها، وتداخلت المصالح السياسية والاستراتيجية لهذه القوى مع طبيعة الصراع المحلي، مما ساهم في تشكيل مجريات الأحداث ونتائجها.

المطلب الأول: أدوار القوى الأجنبية في النزاع.

شهدت منطقة جبل لبنان خلال عام 1860 سلسلة من الأحداث الدامية التي دفعت إلى تدخلات خارجية من عدة قوى وعلى رأسها الدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا، وقد كان لهذه التدخلات أبعاد سياسية واستراتيجية تتجاوز حدود الأزمة الداخلية، حيث استغلت كل قوة الوضع لتحقيق أهدافها الخاصة.

1. التدخل العثماني في جبل لبنان عام 1860

حاولت الدولة العثمانية احتواء الأزمة التي اندلعت بين الدروز والموارنة في جبل لبنان قبل أن تتحول إلى ذريعة للتدخل الأوروبي، ومن هذا المنطلق سعى فؤاد باشا الوالي العثماني، إلى إظهار حزمه في التعامل مع الجناة، وذلك عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي شملت ترتيب لقاء بين ممثلين عن الطائفتين وتوقيع معاهدة صلح في 2 جويلية 1860م[1]، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لاحتواء الأزمة، فبعد ثلاثة أيام فقط من توقيع المعاهدة، اندلعت أعمال عنف واسعة في دمشق أدت إلى سقوط 5560 ضحية في يوم واحد، وهو ما أثار قلقًا كبيرًا في الجانب الاوربي، خاصة أن هذه المجازر كانت موجهة ضد

[1] علي فواز، مرجع سابق، https://www.almayadeen.net/

الطوائف المسيحية، ما أدى إلى تصاعد الضغوط على الدولة العثمانية[1].

في استجابة لهذه التطورات أصدر فؤاد باشا أوامر بإعدام 67 شخصًا في دمشق وسجن العديد من المتورطين، كما فرض التجنيد الإجباري على المسلمين، لكن هذه الإجراءات لم تُطبق بنفس الحزم في جبل لبنان، حيث لم يُتخذ أي قرار مماثل ضد الضباط العثمانيين الذين كانوا يعملون على إنهاء الامتيازات الخاصة للمنطقة، ولا ضد الدروز الذين كانوا يُعتبرون من حلفاء الباب العالي[2].

وبالرغم من ذلك أظهر فؤاد باشا مهارة دبلوماسية كبيرة حيث استغل التناقض بين مواقف المندوبين الفرنسي والبريطاني، كما استفاد من حالة الرعب التي سيطرت على المسيحيين ليقوم بإنشاء محكمة خاصة في المحتارة للتحقيق مع الجناة من الدروز، ومع ذلك لم يجرؤ أي مسيحي على الإدلاء بشهادته علنًا خوفًا من الانتقام، مما أدى إلى إغلاق التحقيق دون التوصل إلى نتائج ملموسة، وهو ما أبقى الأوضاع في الجبل متوترة وزاد من مشاعر الشك والعداء بين الطوائف[3].

وعقب انتهاء الأحداث بادرت الدول الأوروبية إلى تشكيل لجنة دولية في بيروت، ضمت ممثلين عن بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا، وبروسيا، تحت رئاسة وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا للنظر في إعادة تنظيم لبنان، لكن المفاوضات استمرت لثمانية أشهر بسبب الخلافات بين القوى المتدخلة، حيث اقترحت فرنسا إعادة إحياء نظام الإمارة تحت قيادة أحد أفراد عائلة الشهابيين، وهو ما وافقت عليه روسيا جزئيًا بينما رفضته كل من بريطانيا، النمسا، والدولة العثمانية.

في المقابل قدمت بريطانيا مقترحًا يقضي بجعل سوريا الكبرى ولاية واحدة تتمتع بحكم

---

[1] عبد السلام محمد مهدي، مرجع سابق، ص 359

[2] قاسم جمال زكريا، الازمة اللبنانية للبحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص 130

[3] صلاح أبو جوده اليسوعي، هوية لبنان الوطنية نشأتها وإ شكالاتها الطائفية، ط 1، دار المشرق، لبنان، 2008، ص 48

ذاتي مشابه لنظام الحكم في مصر آنذاك، كما اقترحت تقسيم لبنان إلى ثلاث قائمقاميات: مارونية، درزية، وأرثوذكسية، وفي النهاية توصلت اللجنة إلى اتفاق في 9 جوان 1860م، تم بموجبه إقرار "النظام الأساسي" لحكم لبنان، وهو نظام مؤقت لمدة ثلاث سنوات، يمكن إعادة النظر فيه لاحقًا، وقد جرى التوقيع عليه رسميًا في الأستانة[1].

2. التدخل الفرنسي في جبل لبنان عام 1860.

كانت فرنسا تسعى قبل عام 1860 لتعزيز نفوذها في جبل لبنان، حيث كانت ترى في الطوائف المسيحية وخاصة الموارنة، قاعدة دعم مهمة يمكن أن تتيح لها موطئ قدم استراتيجي في المنطقة، ومن هذا المنطلق لم تكتفِ فرنسا بدعم الموارنة دبلوماسيًا بل تدخل قناصلها بشكل مباشر في الشؤون الداخلية، وكانوا يشاركون في معظم النزاعات المحلية حتى في القضايا البسيطة.

إضافة إلى ذلك قامت فرنسا بتقديم الدعم المادي والعسكري لعملائها المحليين، حيث وزعت الأسلحة على المسيحيين والدروز، كما كانت سفنها تصل إلى بيروت محملة بالسلاح، وكان المطران طوبيا عون أحد أبرز المتعاونين مع الفرنسيين إذ كان ينتظر هذه السفن بفارغ الصبر.

وعندما اندلعت أحداث 1860، استغلت فرنسا الموقف لتبرير إرسال حملة عسكرية إلى جبل لبنان تحت ذريعة حماية المسيحيين، حيث قاد الحملة الجنرال بوفور بقوة عسكرية قوامها 5000 جندي، مدعومة بالمعدات والذخائر، وتمركزت القوات الفرنسية في غابة الصنوبر بالقرب من بيروت، وكان لهذا الحضور العسكري تأثير كبير على المعادلة السياسية في المنطقة[2].

واجه التدخل الفرنسي معارضة من الدولة العثمانية، حيث حاول فؤاد باشا الحد من النفوذ الفرنسي ومنع قواته من تنفيذ عمليات عسكرية واسعة. إلا أن الضغوط التي مارسها

[1] عائشة بن ساعد، مرجع سابق، ص 89

[2] هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، تر: مارون عبود، دار المكشوف، بيروت، 1949، ص 69

الجنرال بوفور أجبرت العثمانيين على السماح للقوات الفرنسية بالتحرك، وهو ما مكن الفرنسيين من التوجه إلى مناطق مثل دير القمر، حيث ساهم وجودهم في إعادة توطين المسيحيين الذين نزحوا بسبب النزاع[1].

وفي ظل استمرار العمليات العسكرية الفرنسية، لجأ العديد من الدروز إلى منطقة حوران هربًا من الاعتقالات والملاحقات، فيما رحب الموارنة بالوجود الفرنسي باعتباره ضمانًا لأمنهم، وقد عبر البطريرك الماروني عن امتنانه للفرنسيين في رسالة رسمية أرسلها إلى دي بوفور[2].

3. التدخل البريطاني في جبل لبنان عام 1860

على غرار فرنسا سعت بريطانيا إلى تعزيز نفوذها في جبل لبنان، ولكن عبر وسائل مختلفة، فبدلاً من الاعتماد على المسيحيين عملت بريطانيا على كسب تأييد الدروز الذين اعتبرتهم وسيلة فعالة لمواجهة النفوذ الفرنسي المتزايد.

كانت بريطانيا قد حصلت على امتيازات تجارية خاصة بموجب معاهدة "بلتا ليما" عام 1838، وهو ما منحها نفوذًا اقتصاديًا في المنطقة، لكنها سعت أيضًا إلى توسيع تأثيرها السياسي، حيث دعمت إرسال مبشرين بروتستانت إلى لبنان، ولكن هذه المحاولة قوبلت بمقاومة قوية من البطريركية المارونية[3].

في عام 1860، عندما اندلعت الأحداث كان النفوذ البريطاني بين الدروز قد تعزز بشكل واضح ما دفع النائب الفرنسي بيلي إلى القول في مجلس النواب الفرنسي: "إن العواصف التي تجتاح سوريا لا تهب من البحر المتوسط، بل من وراء بحر المانش"، في إشارة إلى الدور البريطاني في تأجيج الصراع.

---

[1] كريم حسن الجبوري، "الحملة العسكرية الفرنسية على جبل لبنان 1860-1861"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج 5، ع 2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، 2015، ص 42

[2] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط 1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 528

[3] يوسف حسين عمر، "سياسة بريطانيا تجاه الازمة السورية 1860"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، ع 33، فلسطين، 2014، ص 232

ومع ذلك لم تستطع بريطانيا إبعاد الموارنة عن النفوذ الفرنسي فقد ظلوا موالين لفرنسا بشكل مطلق وهو ما دفع بريطانيا إلى التركيز على دعم الدروز سياسياً وعسكرياً، لتعزيز وجودها في المنطقة على حساب فرنسا والدولة العثمانية[1].

4. التدخل الروسي في جبل لبنان عام 1860

اعتمدت روسيا في تدخلها على البعد الديني، إذ كانت ترى نفسها حامية للطوائف الأرثوذكسية في الدولة العثمانية، وذلك استنادًا إلى معاهدة كوتشوك كاينارجي (1774)، التي منحتها الحق في حماية المسيحيين الأرثوذكس داخل السلطنة العثمانية، وقد استغلت روسيا هذا الامتياز لدعم الأرثوذكس في جبل لبنان، خاصة في مناطق مثل المتن وجبيل والبترون.

أثناء الأزمة، حاولت روسيا الضغط على الدولة العثمانية لحماية الأرثوذكس لكنها لم تتمكن من التدخل عسكريًا كما فعلت فرنسا نظرًا لانشغالها بالحرب في القوقاز، ومع ذلك مارست ضغوطًا دبلوماسية كبيرة، حيث أرسلت مندوبين إلى بيروت لمتابعة التطورات وعملت على توظيف نفوذها داخل اللجنة الدولية لإعادة تنظيم لبنان[2].

ورغم أن روسيا دعمت جزئيًا الاقتراح الفرنسي بإعادة إحياء نظام الإمارة المارونية، فإنها لم تتخذ موقفًا عدائيًا من الدروز، إذ كانت تخشى أن يؤدي الدعم الفرنسي الكامل للموارنة إلى توسيع النفوذ الفرنسي على حسابها، ولهذا السبب تبنت روسيا سياسة متوازنة حيث طالبت بضمان حقوق الأرثوذكس في أي تسوية يتم التوصل إليها[3].

5. التدخل النمساوي في جبل لبنان عام 1860.

---

[1] فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص 126

[2] ماريا بانتيشينكوفا، سياسة فرنسا في الشرق الادنى والبعثة السورية، تاريخ سورية ولبنان في عام واحد 1860-1861، تر: زياد الملا، دار الاطلس، دمشق، 2006، ص 191

[3] محمود صالح سعيد، "موقف روسيا من التطورات السياسية في جبل لبنان 1840-1861"، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، مج 12، ع 4، جامعة الموصل-العراق، 2013، ص 712

النمسا كان تدخلها محدودًا مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى، لكنه لم يكن غائبًا عن المشهد، فمنذ بداية القرن التاسع عشر أقامت النمسا علاقات وثيقة مع الموارنة، وقدمت دعمًا ماليًا لكنائسهم ومدارسهم بهدف مواجهة النفوذ الفرنسي[1].

خلال أحداث 1860 وقفت النمسا إلى جانب فرنسا في اللجنة الدولية، لكنها لم ترسل قوات عسكرية إلى لبنان، ومع ذلك قامت بإرسال بعثات إغاثية لمساعدة النازحين المسيحيين، كما لعبت دورًا في التفاوض على التسوية السياسية النهائية، حيث دعمت فكرة منح جبل لبنان حكمًا ذاتيًا تحت إشراف الدولة العثمانية وهو ما تم اعتماده لاحقًا في نظام المتصرفية[2].

المطلب الثاني: نتائج فتنة لبنان 1860 والتدخل الأجنبي فيها.

بعد عدة جلسات توصل المؤتمرون بالتوافق مع السلطان عبد العزيز آل عثمان (1861-1876)، في التاسع من جوان عام 1861 إلى قرار دمج القائمقاميتين وتحويلهما إلى متصرفية تتمتع بنظام حكم خاص، كما اشترطت اللجنة أن يتعهد السلطان العثماني بإنشاء مجلس إداري لمساندة المتصرف في إدارة شؤون البلاد، وبموجب هذا القرار تم تشكيل المجلس من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف اللبنانية[3]، وتضمنت مهامه الإشراف على توزيع الضرائب، ومتابعة المصروفات والواردات الخاصة بالمتصرفية بالإضافة إلى دراسة الاقتراحات والقوانين التي يقدمها المتصرف بشأن شؤون المتصرفية[4].

وفي سياق آخر بادرت الدول الكبرى في 8 سبتمبر عام 1864 إلى إقرار بروتوكول مُلحق يتضمن بعض التعديلات على نظام المجلس الإداري، كان من أبرزها إلغاء امتيازات

---

[1] رياض غنام، "الطائفية ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية"، مجلة الحياة النيابية، مج 11، بيروت، 2010، ص 32

[2] محد الحميداوي، سعد الحميداوي، "الاحداث السياسية في جبل لبنان 1860-1864"، مجلة كلية التربية، ع 2، الجامعة المستنصرية، العراق، 2019، ص 455

[3] محمود حسن عبد العزيز الصراف، الطائفية اللبنانية من النشأة حتى الأزمة، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1975، ص 53

[4] زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 55.

الإقطاعيين وتقليص حدود لبنان، وعلى الرغم من تشكيل المجلس الإداري إلا أن الدول الأوروبية الكبرى استمرت في لعب دور الضامن لحدود متصرفية جبل لبنان، مشترطةً أن يكون المتصرف من الطائفة المسيحية بغض النظر عن جنسيته، وقد أتاح هذا النظام لاحقاً للأجانب فرصة التدخل والتلاعب في مقدرات لبنان الاقتصادية والاجتماعية[1].

ومع ظهور النظام السياسي الجديد في جبل لبنان أصبح خاضعاً لسياسات الدول الكبرى، رغم تمتعه باستقلال اسمي وهو ما أدى إلى عدد من المساوئ السياسية التي انعكست على تاريخ لبنان، ومنذ نشأته اتسم النظام اللبناني بالطائفية مما يكشف أن الوضع السياسي الحديث في لبنان ليس إلا امتداداً لأخطاء الماضي، إذ نشأ نظام الحكم فيه ضمن إطار التحولات التي فرضتها القوى الاستعمارية الغربية، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية مصالحها الخاصة[2].

لم يكن نظام المتصرفية في جبل لبنان نتاج قرار الدولة العثمانية وحدها، بل جاء امتداداً لنظام القائمقاميتين، حيث لعبت القوى الكبرى دوراً محورياً في صياغة ملامحه السياسية والإدارية، وفقاً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فقد سعت الدولة العثمانية، خلال عقدين من الزمن إلى ربط الأزمة اللبنانية بإدارتها المباشرة من خلال تنفيذ إصلاحات وتنظيمات تهدف إلى الحد من النفوذ الأوروبي المتزايد داخل أراضيها.[3]

وفي المقابل اعتمدت الدول الأوروبية في سياستها تجاه الأزمة على دعم طرف محلي ضد آخر بما يحقق أولوياتها الاستراتيجية، وجاء الاتفاق الدولي حول نظام جبل لبنان ليعكس التوازنات والمكاسب التي حصل عليها كل طرف في هذا الصراع، لذلك فإن بروتوكول 9 جوان 1861 لم يكن اتفاقاً نهائياً بل كان مرحلياً يتغير تبعاً للحكام الذين

---

[1] هدى شحود طبارة، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار العلوم العربية، بيروت، 2001، ص 17 .

[2] سعد عزيز كريم الحميداوي، احمد عبد اللطيف الاسعد ودوره السياسي في لبنان 1908-1961 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط العراق، 2018، ص 7.

[3] وضاح شرارة، في اصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 109.

تعاقبوا على حكم جبل لبنان[1].

واجهت اللجنة الدولية عدداً من التحديات التي عرقلت أعمالها، أبرزها تباطؤ سير الجلسات نتيجة غياب فؤاد باشا عن بعضها، إضافة إلى اعتراضات ممثله المتكررة وامتناعه عن اتخاذ قرارات بحجة عدم تلقيه تعليمات رسمية، أما الدولة العثمانية فقد أبدت في البداية رفضها لمقترحات اللجنة الدولية، حيث عارض فؤاد باشا المشروع الذي طرحه ممثل بريطانيا، وأعلن رفضه القاطع لمناقشة أي اقتراح يقضي بجعل سوريا ولاية مستقلة، من جانبه وجّه الصدر الأعظم "عالي باشا" سفيره في لندن "موزوروس أفندي" إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية، مؤكداً أن الباب العالي لا يعترف للجنة الدولية بأي حق في التدخل في شؤون سوريا، وأن مهامها تقتصر فقط على إعادة النظر في نظام القائمقاميتين وترتيبات عام 1845 الخاصة بجبل لبنان[2].

استغلت بعض الدول الكبرى أحداث عام 1860 للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، مستفيدةً من ضعف أجهزتها الإدارية مما أدى إلى تغلغلها في أجزاء مختلفة من أراضيها، وقد لقيت هذه الدول ترحيباً من بعض الطوائف اللبنانية الأمر الذي عزز التدخل الأوروبي في جبل لبنان[3].

إن التنافس الدولي على النفوذ في جبل لبنان ولا سيما بين بريطانيا وفرنسا ساهم في تأجيج الصراع الطائفي حيث دعمت كل دولة طائفة ضد الأخرى، فقد كانت بريطانيا تسعى للوصول سريعاً إلى مستعمرتها الهند عبر الخليج العربي، في حين ركزت فرنسا على توسيع نفوذها في المغرب العربي ومنافسة بريطانيا في مصر والشام، أما النمسا فقد استهدفت

[1] منير اسماعيل، "في الاساسيات التاريخية للكيان اللبناني ومكوناته"، مجلة شؤون الاوسط، ع 127، بيروت، 2007، ص 93.

[2] ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1983، ص 310

[3] هدى شحود طبارة، مرجع سابق، ص 16.

إضعاف الدولة العثمانية والتوسع على حسابها في المجر والبلقان[1].

تم تشكيل لجنة دولية لدراسة أسباب الأحداث، وكان وزير الخارجية الفرنسي قد وجّه في وقت سابق سفيره في إسطنبول "الماركيز دي لافالت" للتواصل مع الخارجية العثمانية بهدف إشراكها في جهود استعادة الأمن والنظام في جبل لبنان[2].

من جهة أخرى كان للاحتجاج البريطاني على الإجراءات التي اتخذها فؤاد باشا بحق الدروز تأثير حاسم في وقف تنفيذ المزيد من أحكام الإعدام بحق المتورطين في الفتنة/ وكان اللورد "بالمرستون" مقتنعاً بضرورة الحفاظ على سلامة الدولة العثمانية، وعند اطلاعه على تقارير قناصله في بيروت وصيدا وطرابلس، التي أظهرت تضخيم دور الإكليروس الماروني وأكدت أن ما حدث في لبنان لم يكن سوى حرب أهلية وليس مذابح موجهة ضد المسيحيين، رأى ضرورة التريث حتى تتضح معالم الموقف بشكل أكبر[3].

تمتّع جبل لبنان خلافاً للولايات العثمانية الأخرى بنظام حكم خاص عُرف بـ"نظام المتصرفية"، والذي أدى إلى دمج وإعادة تنظيم مناطق الكورة، البترون، كسروان، المتن، الشوف، زحلة، وجزين، بعد إلغاء نظام القائمقاميتين لتصبح تحت إدارة موحدة ضمن متصرفية جبل لبنان، وُضعت أحكام هذا النظام من قبل القوى الأوروبية الكبرى، وهي بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا، وبروسيا، بالتنسيق مع السلطان العثماني عبد العزيز، وبدأ تطبيقه رسمياً في التاسع من جوان عام 1861[4].

تم تسيير هذا النظام وفق دستور أعدته اللجنة الدولية، التي مثلت القوى الأوروبية بالتعاون مع الدولة العثمانية، في التاسع من جوان عام 1861 وتألف من سبع عشرة مادة

[1] سوسن سليم، مرجع سابق، ص 494.

[2] فيليب حتى، مصدر سابق، ص 534

[3] نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، ط 1، مطبعة المعارف، بغداد، 1978، ص 273-275.

[4] جواد بولس، تاريخ لبنان، تر: جورج حاج، بيروت، 1972، ص 359.

مع ملحق تضمن التعديلات التي أُدخلت عليه عام 1864[1].

وبموجب دستور عام 1861 وتعديلاته في عام 1864 أصبح تعيين المتصرف في جبل لبنان يتم بترشيح من الحكومة العثمانية على أن توافق عليه الدول الأوروبية الكبرى الضامنة لنظام المتصرفية، وكان المتصرف يترأس السلطتين السياسية والإدارية وفق شروط أساسية، أبرزها أن يكون مرتبطاً مباشرة بالسلطان العثماني وأن يكون مسيحياً ومن خارج جبل لبنان[2].

[1] هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، دار جروس، طرابلس–لبنان، 1988، ص 235.

[2] حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، الدار القومية، القاهرة، 1966، ص 50.

خلاصة الفصل:

تُعد فتنة 1860 في لبنان ودمشق من الأحداث الفارقة في تاريخ المنطقة، حيث كشفت عن عمق الانقسامات الطائفية والاجتماعية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، ولم تكن هذه الأحداث مجرد صراع محلي بين الموارنة والدروز، بل كانت نتاجًا لتراكمات تاريخية من الظلم الاجتماعي والسياسي، تفاقمت بفعل التدخلات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية.

لقد أدت هذه الفتنة إلى تغييرات جذرية في نظام الحكم في جبل لبنان، حيث تم إقرار نظام المتصرفية الذي حاول تحقيق نوع من التوازن بين الطوائف تحت إشراف دولي، ومع ذلك فإن نظام المتصرفية رغم كونه محاولة لاحتواء الصراعات الطائفية، لم يكن قادرًا على معالجة جذور المشكلة، بل أدى إلى تعزيز الطائفية كأساس للحكم في لبنان، هذا النظام الذي تم تصميمه تحت ضغوط دولية لم يكن سوى حل مؤقت لمشكلة عميقة مما جعل لبنان عرضة لاضطرابات مستقبلية، لقد كشفت فتنة 1860 عن هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي في المنطقة وعن الدور الكبير الذي لعبته القوى الخارجية في تشكيل مصيرها.

الخاتمة

خاتمة

لقد بيّنت الدراسة أن فتنة لبنان سنة 1860 لم تكن حدثًا عابرًا بل حصيلة تراكمات داخلية وخارجية، فقد ساهمت الانقسامات الطائفية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في إذكاء التوتر، فيما زاد نظام القائمقاميتين هشاشة الوضع بدل احتوائه، كما كان للتدخلات الأجنبية خاصة من فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية دور محوري في تفاقم الأزمة، مما جعل الفتنة نتاجًا لتداخل العوامل المحلية مع حسابات القوى الدولية، ومن خلال الدراسة يمكن الوقوف عند جملة من الاستنتاجات الأساسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الفتنة لم تكن حدثًا عابرًا أو وليد لحظة طارئة بل هي حصيلة تراكمات طويلة الأمد. فقد تداخلت العوامل الاجتماعية والاقتصادية مع الانقسامات الطائفية والإقليمية لتشكّل أرضية خصبة للصراع، كما أنّ هشاشة النظام السياسي آنذاك جعلت المجتمع غير قادر على امتصاص هذه التوترات. وبهذا أصبح الانفجار العنيف أمرًا حتميًا.
- لم تُطرح الطائفية في أحداث 1860 باعتبارها خلافًا عقائديًا بحتًا بل استُغلت كوسيلة سياسية بيد الفاعلين، فقد غذّت المصالح المحلية النزاع وسعت القوى الخارجية إلى توظيف الانقسامات لمصالحها، وهكذا تحولت الطائفية إلى أداة للهيمنة والسيطرة وقد أفضى ذلك إلى تعميق الشرخ بين المكونات اللبنانية.
- نظام القائمقاميتين أُنشئ كحل وسط لإدارة التوازن بين الطوائف في جبل لبنان لكنه سرعان ما أبان عن قصوره، إذ لم يحقق العدالة أو الاستقرار المنشود بل زاد من حدة الانقسام الداخلي، ومع تفاقم الأزمات وتراجع قدرة النظام على إدارة الخلافات اندلعت أعمال العنف وكان ذلك دليلاً على فشل النظام في أداء مهمته.
- لعب التدخل الأجنبي دورًا جوهريًا في تفاقم الأزمة إذ لم يكن الصراع محليًا فقط، حيث وجدت القوى الأوروبية في الفتنة فرصة لتوسيع نفوذها الاستعماري في المنطقة، واستغلت هذه القوى ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن ضبط الأوضاع. وبهذا تحولت الأزمة اللبنانية إلى ملف دولي يخدم مصالح خارجية.

خاتمة

- إنشاء نظام المتصرفية عام 1861 جاء كخطوة تسووية فرضتها الضغوط الدولية على العثمانيين لاحتواء الوضع المتأزم، فصحيح أن هذا النظام أوقف النزاع المسلح وأعاد قدرًا من الاستقرار لكنه لم يكن حلاً دائمًا، إذ بقيت جذور الأزمة الاجتماعية والطائفية من دون معالجة فعلية وهو ما جعل الاستقرار هشًا وقابلاً للانهيار.
- أحداث الفتنة أبرزت بوضوح هشاشة البنية الاجتماعية والسياسية في لبنان، فقد اتضح أن النظام القائم لم يكن قادرًا على إدارة التعددية الطائفية بمرونة وفعالية وبدل تعزيز الوحدة تكرست الانقسامات وأصبحت مصدر تهديد مستمر، ومن هنا ظل لبنان عرضة لاضطرابات متكررة في العقود اللاحقة.

وإذا كانت فتنة 1860 قد أفرزت تسوية جديدة عبر نظام المتصرفية، فإن ذلك يثير تساؤلًا مهمًا: هل كان هذا النظام حلًا دائمًا لأزمة لبنان الطائفية، أم مجرد مرحلة مؤقتة مهّدت لظهور أزمات أشدّ عمقًا في تاريخه الحديث؟

ملخص: تسعى هذه الدراسة الموسومة بـ"فتنة لبنان 1860 ودور القوى الأجنبية" إلى تحليل أحد أبرز التحولات المفصلية في تاريخ لبنان الحديث، من خلال مقاربة شاملة لجذور الفتنة الطائفية التي اندلعت بين الموارنة والدروز، وامتدت آثارها إلى دمشق. ترتكز الدراسة على تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجبل لبنان قبيل الفتنة، وتبيان كيف أدت التراكمات التاريخية، كضعف الدولة العثمانية، وغياب إدارة رشيدة للتعدد الطائفي، إلى خلق بيئة قابلة للانفجار.

كما تتناول الدراسة أثر القوى الأجنبية لا سيما الفرنسية والبريطانية في زعزعة التوازنات الداخلية وتعزيز الولاءات الطائفية، حيث استُخدمت الحماية الأجنبية كوسيلة للتدخل المباشر في الشؤون اللبنانية، وتوضح كيف أدى هذا التدخل إلى اختلال في موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد صعود طبقات تجارية مسيحية مدعومة من الخارج، مقابل تهميش فئات أخرى، ما أسهم في تصعيد التوترات الطائفية.

خلصت الدراسة إلى أن فتنة 1860 لم تكن مجرد صدام ديني بل نتيجة تفاعل معقّد بين العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية، وأنها ساهمت في ترسيخ النظام الطائفي السياسي الذي تأسس لاحقًا عبر نظام القائمقاميتين ثم المتصرفية، ما مهّد لنموذج المحاصصة الطائفية الذي لا يزال يحكم لبنان المعاصر.

الكلمات المفتاحية: فتنة 1860 – الطائفية– القوى الأجنبية، الطائفة المارونية، الطائفة الدرزية.

Abstract: This study, entitled *"The 1860 Lebanon Sectarian Strife and the Role of Foreign Powers"*, seeks to analyze one of the most pivotal turning points in modern Lebanese history. It adopts a comprehensive approach to examining the roots of the sectarian conflict that erupted between the Maronites and Druze, with its repercussions extending to Damascus. The study is grounded in deconstructing the social, political, and economic structure of Mount Lebanon prior to the strife, revealing how historical accumulations—such as the weakening of the Ottoman Empire and the absence of effective governance over sectarian plurality—contributed to creating a volatile environment.

The study also explores the impact of foreign powers, particularly France and Britain, in destabilizing internal balances and reinforcing sectarian loyalties. Foreign protection was used as a tool for direct intervention in Lebanese affairs, leading to a disruption in economic and social power dynamics, especially with the rise of externally supported Christian commercial classes, paralleled by the marginalization of other groups. This contributed significantly to the escalation of sectarian tensions.

The study concludes that the 1860 strife was not merely a religious clash, but rather the result of a complex interplay between internal factors and foreign interventions. It played a key role in entrenching the sectarian political system, which later crystallized through the Qa'immaqamate and the Mutasarrifate systems, paving the way for the sectarian power-sharing model that continues to shape Lebanon today.

Keywords: 1860 Strife – Sectarianism – Foreign Powers – Maronite Community – Druze Community.

قائمة الملاحق

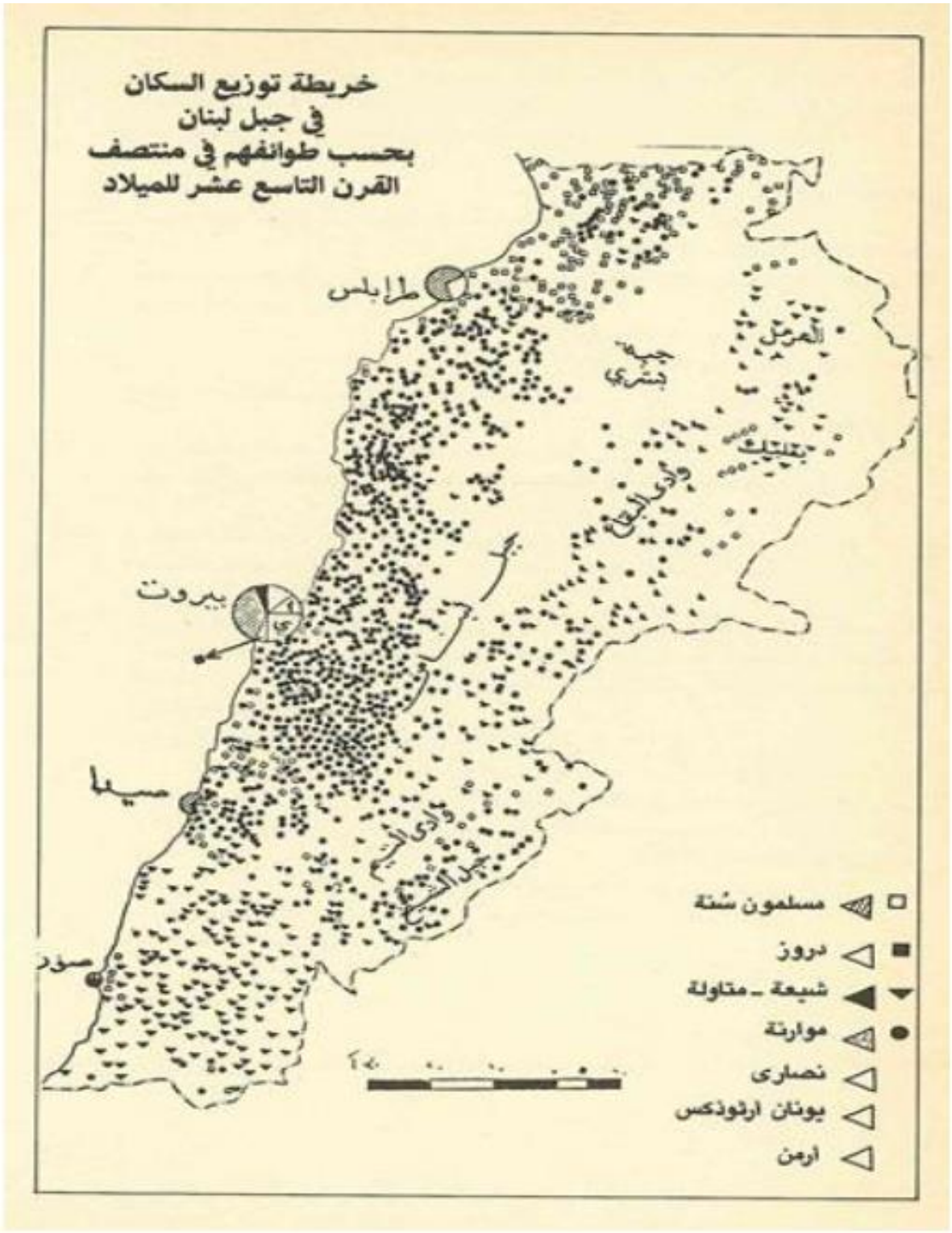

ملحق (1) خريطة توزيع السكان في جبل لبنان

(**المصدر**: كريمة حرحوش، مصدر سابق، ص 307)

قائمة الملاحق

الملحق (2) صورة الحي المسيحي في دمشق بعد أن تحول الى انقاض بعد هجمات 1860

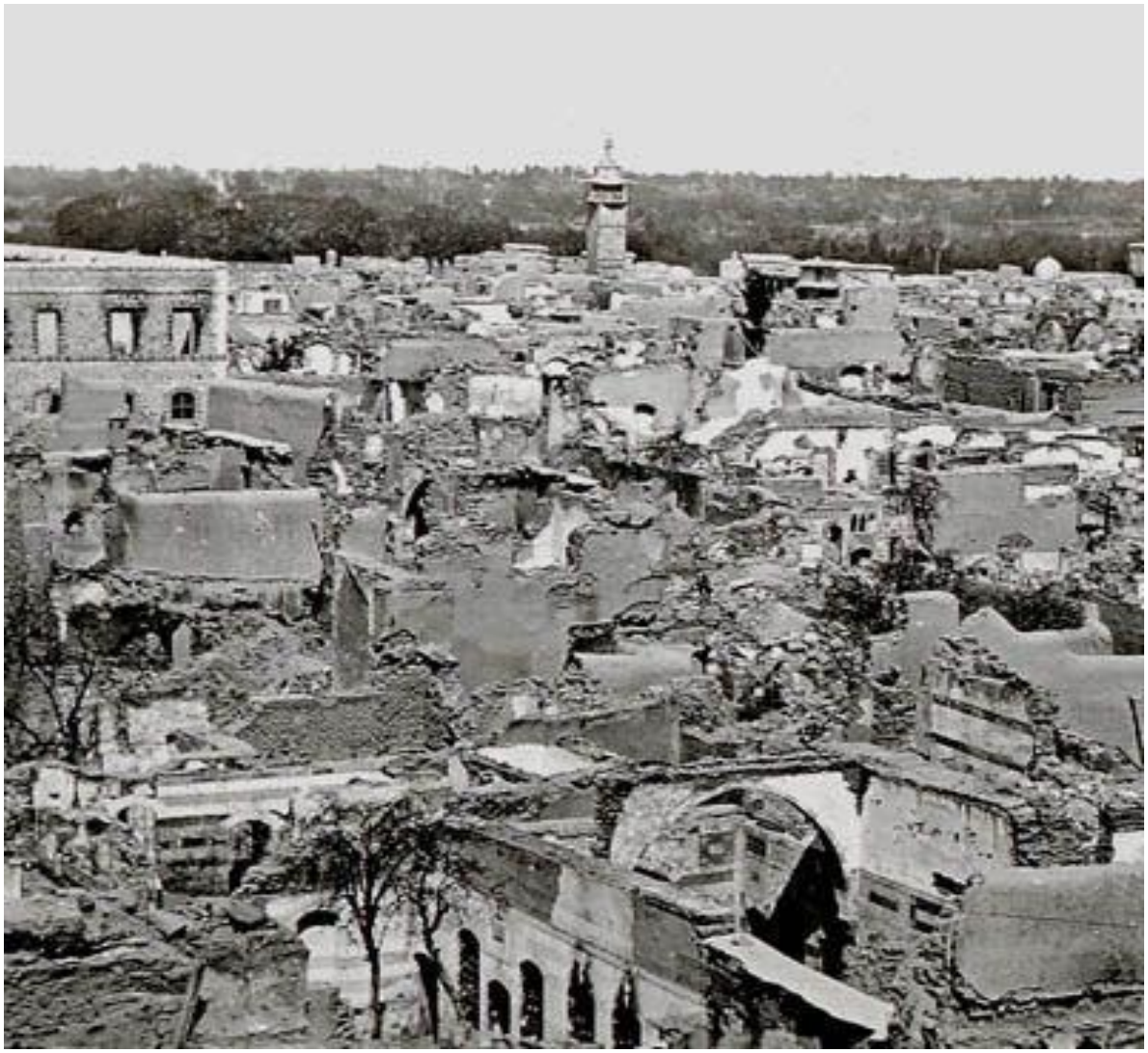

(المصدر:

Julio Martín Alarcón, Los santos mártires españoles de Damasco: historia del atroz genocidio cristiano de 1860, (20/04/2025) in https://www.elconfidencial.com

الملحق (3) شخصيات مؤثرة في فتنة لبنان 1860

صورة الأمير الشهابي الثاني

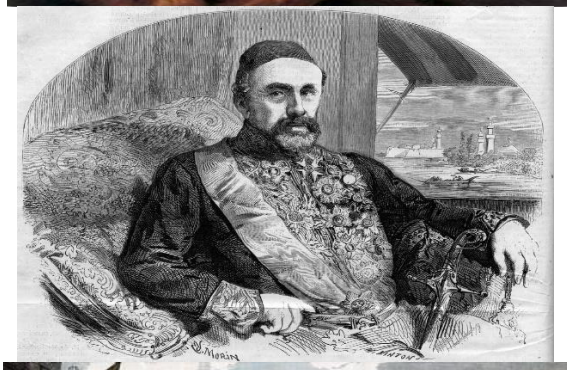

صورة فؤاد باشا

صورة الأمير عبد القادر وهو ينقذ مسيحيين خلال الاحداث 1860

صورة طانيوس شاهين

(المصدر: غسان كارياكي، مذبحة المسيحيين في دمشق 1860م: مقال منشور (2013/07/13) الرابط التالي: https://ghassankeriaky.wordpress.com/ (تاريخ الاطلاع: 2025/03/10، 13:30)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- أبكاريوس إسكندر بن يعقوب ، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، مخطوطة حققها وعلق عليها عبد الكريم إبراهيم السمك، رياض الريس للكتب والنشر، ط 1، لبنان، 1987.
- ابن منظور جمال الدين ، لسان العرب، ج 9، أدب الحوزة، ايران، 1984.
- الأسود إبراهيم بك، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، ج 2، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، 1927.
- حتى فيليب، لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، تر: فريحة أنيس ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1959.
- الخازن فيليب ، الخازن فريد ، مجموعة من المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، مج 3، دار الرائد اللبناني، بيروت، 1983.
- الشدياق طنوس بن يوسف، اخبار الاعيان في تاريخ لبنان، مكتبة العرفان، بيروت، 1954.
- الشهابي حيدر، لبنان في عهد الأمراء الشهابين، مطبعة الحكومة اللبنانية، بيروت، 1933.
- عبد فتوني علي، تاريخ لبنان الطائفي، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2013.
- مشاقة ميخائيل ، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، د د ن، مصر، 1908.
- مشاقه مخائيل ، منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب، وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، بيروت، لبنان، 1955.
- مكاريوس شاهين، حسر اللثام على نكبات الشام، ط 1، منشورات اسمار، باريس، 1985.
- اليسوعي لويس شيخو، نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام 1840- 1860، المطبعة

الكاثوليكية، بيروت، 1927.

المراجع:

1. الكتب:

- إبراهيم موسى، تاريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصر من عهد الإمارة الى اتفاق الدوحة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.
- ابو حسين عبد الرحيم، لبنان والامارة الدرزية في العهد العثماني وثائق دفتر المهمة 1546-1711، دار النهار للنشر، بيروت، 2005.
- باشا خورشيد . رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وايران، تر: مصفى زهران، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2009.
- بانتيشينكوفا ماريا، سياسة فرنسا في الشرق الادنى والبعثة السورية، تاريخ سورية ولبنان في عام واحد 1860-1861، تر: زياد الملا، دار الاطلس، دمشق، 2006.
- بولس جواد، تاريخ لبنان، تر: جورج حاج، بيروت، 1972.
- بيهم محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، اسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها، ج 2، شركة فرج الله للمطبوعات، بيروت، 1925.
- جمال زكريا قاسم، الازمة اللبنانية للبحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- الخزاعلة ياسر، دور الإدارة الامريكية والقوى الغربية في لبنان، ط 1، دار الخليج للنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- خطار أبو شقرا يوسف، الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية، تح: عارف أبو شقرا، مطبعة الاتحاد، بيروت، 1952.
- خليل أحمد خليل، الطائفية قوة انقسام واحتراب، دراسات عربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1990.

- خوري فيليب، أعيان المدن والقومية العربية، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1993.
- رعد مارون، لبنان من امارة الى متصرفية 1840-1861 عهد القائممقامتين، ط 1، دار نظير عبود، لبنان، 1993.
- زيدان جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن 19، ج 1، مؤسسة الهنداوي، مصر، 2011.
- الزين جهاد وآخرون، لبنان وآفاق المستقبل، أوراق مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- السامرائي سعيد، الطائفية في العراق، مؤسسة الفجر، لندن، 1993.
- السعيد نعمة، النظم السياسية في الشرق الاوسط، ط 1، مطبعة المعارف، بغداد، 1978.
- سلامة أنطوان، طانيوس شاهين، من منازلة الإقطاع إلى عجز الثورة، 1858-1859، دار النهار للنشر، بيروت، 2012.
- سوسن سليم، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية فتنة الشام أسبابها ونتائجها السياسية 1860-1864، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.
- شاهين فؤاد، الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1986.
- الشبيب كاظم، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
- شرارة وضاح، في اصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
- شفيق سليمان، تاريخ لبنان كما كان، ج 5، الفرات للطباعة والنشر، ط 1، لبنان،

.2013

- الشهابي احمد حيدر، احمد باشا الجزار مع نابليون بونابرت، تح: عبد العزيز جمال الدين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
- شيحا ابراهيم عبد العزيز، النظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1983.
- الصراف محمود حسن عبد العزيز، الطائفية اللبنانية من النشأة حتى الأزمة، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.
- صلاح عيسى، رجال مرج دابق قصة الفتح العثماني لمصر والشام، دار الكرمة للنشر، ط 4، مصر، 2021.
- الصليبي كمال سليمان، تاريخ لبنان الحديث، ط 7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991.
- الطاهري حمدي، سياسة الحكم في لبنان، الدار القومية، القاهرة، 1966.
- طبارة هدى شحود، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار العلوم العربية، بيروت، 2001.
- طربين أحمد، ازمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية 1842-1861، ط 2، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1990.
- عريموط خلدون، الموارنة في لبنان بين العروبة والإسلام، ط 1، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2009.
- عمر عمر عبد العزيز، تاريخ لبنان الحديث (1516-1915)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1976.
- غنام رياض، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1788-1861، دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 1998.
- غنيمي الشيخ رأفت، التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، دار الثقافة، القاهرة،

1992.

- غيز هنري، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، تر: مارون عبود، دار المكشوف، بيروت، 1949.
- فارس وليد، التعددية في لبنان، ط 2، منشورات جامعة روح القدس، 2007.
- فتال هند وسكري رفيق، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، دار جروس، طرابلس-لبنان، 1988.
- فضل الله عبد الحليم، فخ اللامساواة دراسة في أثر النمو الاقتصادي في لبنان على الفقر وعدالة توزيع الدخل بعد اتفاق الطائف، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2017.
- كامل حسين، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1960.
- كوثراني وجيه، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860-1920)، ط 2، معهد الانماء العربي، ط 2، بيروت، 1978.
- الكيلاني عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الكويت، 1990.
- المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط 1، دار النفائس، بيروت، 1981.
- محمد سالم لطيفة، الحكم المصري في الشام 1831-1842، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، 1990.
- مسعد يونس، الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517-1916، دار الكتب المصرية، مصر، 1916.
- المهاجر جعفر، التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريا، دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
- نجم زين العابدين شمس الدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان،

.2011

- نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972.
- نوار عبد العزيز سليمان، وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث 1517- 1920، وثائق منشورة، جامعة بيروت العربية، لبنان، 1974.
- نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، جروس برس للطباعة، طرابلس لبنان، 1990.
- وطفه باسل، مراجع كتاب صناعة هوية سورية: التجار والمثقفون في بيروت القرن التاسع عشر، مركز جسور للدراسات، تركيا، 2019.
- اليسوعي صلاح أبو جوده، هوية لبنان الوطنية نشأتها وإشكالاتها الطائفية، ط 1، دار المشرق، لبنان، 2008.

2. الأطروحات والرسائل:

- أديب كامل أمين، أسباب الفتنة الكبرى في لبنان 1860، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب الجامعة الأمريكية، بيروت، 1957.
- الاموي محمد عصفور سلمان، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي 1839- 1908م، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب جامعة بغداد، العراق، 2005.
- بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وأثرها على الولايات العربية الشام والعراق أنموذجا (1839-1876)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 3، 2009.
- بوجلطي فاطمة، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2،

.2011

- بوقاعدة توفيق، الدولة الطائفية في لبنان –دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014.
- حرحوش كريمة، الامير عبد القادر واسهاماته في النهضة العربية بالجزائر وبلاد الشام بين النظري والتطبيقي 1832–1860، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة احمد بن بلة، وهران، 2018.
- الحميداوي سعد عزيز كريم، احمد عبد اللطيف الاسعد ودوره السياسي في لبنان 1908–1961 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط العراق، 2018.
- قرماش نبيلة، كريم حفصة، فتنة 1860 وانعكاساتها المحلية والإقليمية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة المسيلة، 2019–2020.
- منذر كمال علي، نظام الإدارة في جبل لبنان في أثناء مرحلة القائمقاميتين 1840 – 1861م، رسالة دكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 2000.

3. المقالات والمجلات:

- اسعد صفاء، "الأوضاع الداخليّة في جبل لبنان (1697 – 1841م)"، مجلة المنافذ الثقافية، ع 49، دار النهضة العربية، بيروت، 2025.
- اسماعيل منير، "في الاساسيات التاريخية للكيان اللبناني ومكوناته"، مجلة شؤون الاوسط، ع 127، بيروت، 2007.
- البستاني اغسطين، "البطريرك بولس مسعد 1806–1890"، مجلة المشرق، ع 10، دار المشرق، لبنان، 1930.

قائمة المصادر والمراجع

- بن ساعد عائشة، "دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية بلبنان"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، ع 9، جامعة المسيلة، مارس 2018.
- بهولي لبنى، "المسألة الطائفية في لبنان وتداعياتها على النظام السياسي"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مج 12، ع 2، جامعة وهران، 2023.
- بهير ماجد حمدان، "الحروب المسيحية والدرزية في جبل لبنان 1841-1861"، مجلة الآداب، ع 2018، جامعة بغداد، 2019.
- الجبوري كريم حسن، "الحملة العسكرية الفرنسية على جبل لبنان 1860-1861"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج 5، ع 2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، 2015.
- حرحوش كريمة، "الامير عبد القادر في ربوع الشام وموقفه من الفتنة الطائفية 1856-1860"، مجلة عصور، مج 19، ع 1، جامعة وهران، 2020.
- الحميداوي محمد، سعد الحميداوي، "الاحداث السياسية في جبل لبنان 1860-1864"، مجلة كلية التربية، ع 2، الجامعة المستنصرية، العراق، 2019.
- سعادة علاء، مصعب الصبيحات، "المسألة المصرية والصراع الطائفي في سورية وجبل لبنان (1831-1861)"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج 19، ع 2، 2022.
- سعيد محمود صالح، "موقف روسيا من التطورات السياسية في جبل لبنان 1840-1861"، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، مج 12، ع 4، جامعة الموصل-العراق، 2013.
- شعبان صبا، "الامير بشير الشهابي الثالث (1840-1841) "، مجلة جامعة البعث-سوريا، مج 44، ع 11، 2022.
- العبيوي خالد قطوان، "العلاقات الخارجية للأمير فخر الدين المعني الثاني (1590-

1635)"، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، ع 90، مصر. 2024.

- عمر يوسف حسين، "سياسة بريطانيا تجاه الازمة السورية 1860"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، ع 33، فلسطين، 2014.
- غنام رياض، "الطائفية ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية"، مجلة الحياة النيابية، مج 11، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2010.
- مهدي عبد السلام محمد، "ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان (1858-1860)"، مجلة مداد الآداب، ع 24، وزارة التربية، العراق، 2021.
- النصيرات فدوى، "فتنة دمشق 1860 دراسة تاريخية تحليلية"، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار، مج 15، ع 1، الأردن، 2021.

4. المراجع الأجنبية:

- Baptsitin Poujoulat, La Verite Sur la Syrie Voyaeurs d' Orient, Dar Lahad, Khater, Beyrouth, 1986.
- Caesar Farah, the politics of interventionism in ottoman Lebanon 1830-1861, center for Lebanese studies, London, 2000.
- Julio Martín Alarcón, Los santos mártires españoles de Damasco: historia del atroz genocidio cristiano de 1860, (20/04/2025) in https://www.elconfidencial.com

5. المواقع الإلكترونية:

- البعيني حسن، ثورة الموحدين الدروز على الحكم المصري (1837 و1838)، مقال الكتروني منشور (2014/09/01) على: https://dhohamagazine.com
- سلامة الأمجد، تدمير الإنتاج في سوريا: الدم يسيل في جبل لبنان أيضا، مقال منشور (2020/06/23) على: https://alnnour.com/archives/79782
- فرنسيس طوني، نظام القائمقاميتين ومناطق خفض التصعيد، مقال الكتروني منشور (2018/10/23) على موقع: https://www.lebanese-forces.com/2018/10/23
- فكري وليد، الامتيازات.. عنما سلم العثمانيون للمستعمر مفاتيح البلاد، مقال الكتروني

منشور (2020/03/24؛ 15:02)، على موقع: https://www.skynewsarabia.com

- فواز علي، كيف تحوَّلت ثورة الفلاحين إلى حرب أهلية في تاريخ لبنان؟، مقال الكتروني منشور (2019/12/26) على: https://www.almayadeen.net
- كارياكي غسان، مذبحة المسيحيين في دمشق 1860م: مقال منشور (2013/07/13) الرابط التالي: https://ghassankeriaky.wordpress.com
- موقع المعرفة، https://www.marefa.org

الفهرس

	ص
الشكر والعرفان	
الاهداء	
قائمة الاختصارات	
مقدمـــــة	أ
الفصل التمهيدي	1
أولًا: مفهوم الطائفية.	2
ثانيا: التعريف بدولة لبنان.	3
ثالثا: الطائفية في لبنان.	5
الفصل الأول: الأوضاع العامة في لبنان قبيل فتنة 1860	9
تمهيد:	10
المبحث الأول: النظام السياسي والإداري في لبنان.	11
المطلب الأول: العلاقة بين لبنان والدولة العثمانية.	11
المطلب الثاني: نشأة نظام القائمقاميتين.	14
المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان.	19
المطلب الأول: التركيبة السكانية والطائفية.	19
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في لبنان قبيل 1860	21
خلاصة الفصل:	25
الفصل الثاني: جذور فتنة 1860 والعوامل المسببة لها.	26
تمهيد.	27
المبحث الأول: الجذور الأولية لفتنة 1860.	28
المطلب الأول: تصاعد التوترات الطائفية في لبنان.	28
المطلب الثاني: الامتيازات الأجنبية وأثرها على وضع لبنان.	34
المبحث الثاني: العوامل المباشرة وغير المباشرة للفتنة.	38
المطلب الأول: العوامل المباشرة.	38
المطلب الثاني: العوامل غير المباشرة.	41
خلاصة الفصل.	43
الفصل الثالث: أحداث فتنة 1860 ودور القوى الأجنبية	44
تمهيد:	45

المبحث الأول: مسار أحداث فتنة 1860.	46
المطلب الأول: اندلاع النزاع بين الموارنة والدروز.	46
المطلب الثاني: امتداد الفتنة إلى دمشق.	54
المبحث الثاني: التدخل الأجنبي ونتائجه.	60
المطلب الأول: أدوار القوى الأجنبية في النزاع.	60
المطلب الثاني: نتائج فتنة لبنان 1860 والتدخل الأجنبي فيها.	65
الخاتمة	74
ملخص الدراسة	77
قائمة الملاحق	78
قائمة المصادر والمراجع	83
الفهرس	85